النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵙⵙⵓⵎ ⵉ ⵜⵙⵓⵙⵎⵉⵍⵜ

• العدد: 337

من 10 إلى 16 دجنبر 2019

• الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • مدير النشر: المصطفى براهمة • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

أزمة العمل النقابي بالمغرب ومتطلبات النهوض

كلمة العدد

الأمازيغية رافعة أساسية للنضال الديمقراطي ضد الفساد والاستبداد

تمكنت الحركة الديمقراطية الأمازيغية في المغرب من كسب تراكم نضالي كبير. فانتقلت من حركة مطالبة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغيتين إلى حركة ترتبط بتحقيق العدالة في شموليتها، وطرح القضية في أبعادها الحقوقية، لكن أيضا في أبعادها المرتبطة بالإنسان، الأرض والماء والهوية، تجسدت مؤخرا في تأسيس تنسيقية "أكال" للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروات. إنها حركة خرجت إلى الوجود بشكل موضوعي وبوعي متزايد بالحاجة إلى تحرير هذا الإنسان وتمكينه من مقدرات كفيلة بتنميته اقتصاديا وإنماء حياته وثقافته التي تغني الثقافة الوطنية المتعددة الأبعاد...

وفي سياق الحراكات الشعبية الجارية في بلادنا، تواجه تنسيقية "أكال" مخلفات فشل سياسات الدولة المخزنية ومن ضمنها: مخططات المغرب الأخضر، أليوتيس الماء، تحديد الملك الغابوي وأراضي ما يعرف بالسلاليين ونزع الأراضي من ذوي الحقوق، قانون رقم 13.113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة مجالات الرعي. فضلا عن استغلال الطاقة والمعادن بما يستنزف الفرشات المائية ويزيد من تفقير الساكنة وحرمانها من ثرواتها الطبيعية ويعمق من طمس هوية وثقافة ضاربة في عمق التاريخ والحضارة. لقد حملت الحركة مطالبها على غرار احتجاجات باقي الفئات المحرومة، متوجهة إلى الشارع من خلال تنظيم مسيرات وطنية وازنة ومتنوعة المشاركة من مختلف المناطق المتضررة سكانها، المقصية اجتماعيا والمحرومة من تمتعها بخصوصياتها الإثنوثقافية.

وبهذا تكون للقضية الأمازيغية أهمية بالغة في الصراع الدائر من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. ونجاحها يساهم في تقوية النضال من أجل التحرر الوطني الذي هو نضال جبهوي ضد الكتلة الطبقية السائدة والمخزن من جهة، ومن جهة أخرى هو نضال ضد الإمبريالية التي تستغل هذه القضية العادلة لتقسيم صفوف الشعب وإبعاد بلادنا عن محيطها العربي خدمة لاستمرار هيمنتها على المنطقة ولمصالح حليفها الاستراتيجي أي الصهيونية. ذلك أن الانتصار في هذه المعركة يتطلب وحدة الطبقات الشعبية، سواء مكونها العربي أو الأمازيغي، في إطار جبهة موحدة. إن تجاهل هذه القضية ومعاداتها أو طرح حل خاطئ لها سيؤدي من طرف القوى الحاملة لمشروع التحرر الوطني والبناء إلى تقسيم جبهة الطبقات الشعبية وإضعافها بل حتى إلى صراع تناحري وسطها. بينما التناقض في هذه الحالة هو تناقض وسط الشعب يستدعي حله الحوار الوطني من أجل بلورة الحل الديمقراطي لهذه القضية والنضال الوحدوي لكافة طبقات الشعب المغربي من أجل فرضه على أرض الواقع.

إن مقاربة سليمة لهذه القضية يجعل منها رافعة مهمة للنضال من أجل البناء الديمقراطي، لكونه يرتبط ارتباطا عضويا بقضية بناء الدولة الديمقراطية على أنقاض الدولة المخزنية الاستبدادية والمركزية، الدولة التي تتوفر فيها الجهات على سلطات واسعة تمكنها من تدبير أمورها وتنمية وازدهار طاقاتها البشرية ومواردها الطبيعية في إطار من التضامن والتكامل بين الجهات في ظل دولة فيدرالية.

ومن أدوات الصراع والدفع بالحل الديمقراطي لهذه القضية كغيرها من القضايا الأساسية للشعب المغربي، لا بديل عن خوضها في بعدها السياسي العام والعمل على بناء أدوات سياسية غير مرتبطة لا بالمخزن ولا بالبنية الفوقية كالدين أو اللغة أو الإثنية وغيرها، مما قد يساهم من دون شك في تأخير الوعي الطبقي وتحويل التناقضات الثانوية إلى تناقضات أساسية، خاصة وسط العمال والفلاحين والمعدمين. لذا حسم النهج الديمقراطي القضية بتأصيل واضح في وثائقه المرجعية التاريخية والفكرية والسياسية مؤكدا على ما يلي: "وهكذا تداخلت وانصهرت في تكوين هوية شعبنا عناصر متنوعة منها العروبة والأمازيغية والإسلام وأصبحت وحدة متماسكة صمدت في وجه كل محاولات زرع التفرقة والصدام. مما يفرض الدفاع عن هذه الهوية، عن مكونها العربي الذي تعرض للتهميش رغم كل الخطاب الرسمي حول التعريب، وعن مكونها الأمازيغي الذي يعاني من تهميش مضاعف".

هكذا فالقضية الأمازيغية قضية كل الديمقراطيين، وموقعها من داخل جبهة موحدة للنضال الشعبي يوفر لها كامل شروط النجاح، كما أن إسهام الحركة الأمازيغية في تطوير النضال العام، أول شروط القضاء على الفساد والاستبداد، وضمان بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي، ينعم من خلاله المغاربة بخيراتهم وثرواتهم ويفتح لهم آفاق الرقي والازدهار.

ضيف العدد:
إسماعيل أمرار

من أسباب أزمة العمل النقابي أيضا تواطؤ القيادات النقابية وتهاونها في الدفاع عن مصالح المأجورين

الطبقة العاملة بالمغرب بين أزمة التشتت النقابي وافتراس السلطة والمال 5

تساؤلات أولية حول الحراك الشعبي بالعراق 6

ستة أشهر على مجزرة الخرطوم والعدالة مازالت بعيدة المنال 11

"الراب" فن الاحتجاج وملامسة معاناة الشعب 13

السحب: مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يدين السياسات التقشفية

التي تسعى لحل الأزمة الهيكلية على كاهل الطبقة العاملة وعموم الكادحين والفئات الوسطى

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي يوم 1 دجنبر 2019، تدارست خلاله مستجدات الاوضاع الدولية والاقليمية والوطنية والتنظيمية، وقررت اصدار البيان التالي:

– تنوه بانطلاق اشغال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الخامس وكافة الاستعدادات وحملة التواصل مع الطبقة العاملة في المصانع والضيعات والاحياء الصناعية وبنجاح الموائد المستديرة المنظمة مع المناضلات والمناضلين الماركسيين حول قضية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

– تؤكد دعمها ومساندتها لكافة المعارك التي تخوضها الطبقة العاملة المغربية من أجل الدفاع عن حقوقها المشروعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: اعتصامات ومسيرات عاملات وعمال ضيعة روزافلور المطرودين تعسفا، وعمال شركتي ميكومار واوزون للنظافة، ومحنة عمال الخدمات الارضية بمطار محمد الخامس..كما تؤكد دعمها ووقوفها الى جانب جماهير شعبنا التي تعاني من العطش وانقطاع الامدادات بالماء، حيث خرجت مجموعة من ساكنة دوار آيت بنحدوا في مسيرة احتجاجية في اتجاه عمالة بوعرفة سيرا على الاقدام رغم البرد والجوع والمرض.

– تدعوا مناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي والمتعاطفين معه وعموم الجماهير الشعبية للمشاركة في المسيرة التي دعت لها "اكال" يوم الاحد 08 دجنبر على الساعة الثانية بعد الظهر بساحة الامم بالبيضاء للدفاع عن الحق في الأرض ضد مخططات المخزن التصفوية التي تهدف إلى الهجوم على أراضي الجموع

– تعبر عن تنديدها بالمعاملة القاسية التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون بالسجون وتجدد مطالبتها بالسراح الفوري لكل المعتقلين السياسيين في مقدمتهم معتقلي حراك الريف ومعتقلي الرأي ومن بينهم مغني الراب محمد منير المعروف "بالكناوي"

– تشيد بالتنسيق النقابي الذي تعمل به المركزيات النقابية والنقابات في قطاع التعليم وتدعو جميع المناضلات والمناضلين في باقي المركزيات الى الانخراط القوي والفعال في العمل النقابي الوحدوي والمتضامن.

– تشجب الهجوم المنظم والكاسح الذي تنهجه الدولة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجماهير شعبنا. كما تدين سياسات النظام التقشفية التي تضرب القدرة الشرائية للمواطنين وتسعى لحل الازمة الهيكلية على كاهل الطبقة العاملة وعموم الكادحين والفئات الوسطى.

– تدعو جميع القوى المناضلة الى التعبئة القوية للرد النضالي يكون في مستوى استعدادات شعبنا للنضال والتضحية وذلك عبر كل اشكال التنسيق النضالي وبناء الادوات التنظيمية المناسبة.

– تعتبر ان اصرار الدولة على الاستيلاء على مقر الاتحاد الوطني لطلب المغرب، لا ينفصل عن محاولاتها منذ القرن الماضي لإقبار هذه المنظمة النقابية؛ واذ تدين هذا الهجوم على نقابة الطلاب تدعوا مكونات الحركة الطلابية والقوى الديمقراطية الغيورة لتحمل مسؤوليتها من اجل اعادة بناء الاتحاد الوطني كنقابة لكل الطلاب المغاربة باعتباره السبيل الوحيد لوقف هجوم الدولة على المقر وعلى الحركة الطلابية.

– دعمها للإضراب الوطني الذي دعت له التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يومي 03 و04 دجنبر وكافة النضالات المحلية الجهوية التي خاضها مناضلو ومناضلات التنسيقية للدفاع عن حقهم في الإدماج في الوظيفة العمومية وعن المدرسة العمومية.

– تدين التدخل الامبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الدول عبر تدبير ودعم الانقلابات والتي كان آخرها في بوليفيا من اجل الحفاظ على مصالحها وتنصيب عملاء لها، مما يؤكد ان الامبريالية هي العدو الحقيقي للشعوب. ومن اجل وقف هذا الهجوم تدعوا الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي الى تطوير اشكال التضامن بين القوى التقدمية ضد الامبريالية.

– تدين اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المستوطنات في فلسطين قانونية. انه خرق سافر لكافة القوانين والأعراف الدولية، كما تشجب زيارة وزير الخارجية الأمريكي للمغرب التي تدخل في إطار حشد الدعم لصفقة القرن المشؤومة.

– تجدد تضامنها مع نضالات شعوب الجزائر، السودان، العراق، لبنان وكافة دول المنطقة في نضالهم ضد أنظمة الاستبداد والفساد والتبعية للدوائر الامبريالية.

– إدانتها لاعتقالات التي تطال العديد من الشباب من اجل ارهابهم واسكاتهم. انها اعتقالات تطال الحق في حرية التفكير والتعبير وتسليط سيف القمع والملاحقات تحت طائلة المس بالمقدسات.

– تتابع بقلق شديد تغول الدولة البوليسية التي اصبحت تتدخل بشكل سافر وفاضح في جميع مناحي الحياة العامة والخاصة من بينها إقصاء المعارضين والمخالفين لها من الحق في العمل والترقية والإعفاءات آخرها مباريات ولوج التعليم، فإنها تدعوا المتضررين والمتضررات لتنظيم أنفسهم والاحتجاج لوقف سياسة "الفرز الامني".

الرباط في: 01 دجنبر 2019

النهج الديمقراطي بجهة الرباط يتضامن مع نضالات العاملات والعمال الزراعيين بمنطقة الغرب

تخوض العاملات الزراعيات والعمال الزراعيون بمنطقة الغرب اعتصاما مفتوحا أمام وكالة التنمية الفلاحية ووزارة الفلاحة بالرباط ضداً على استمرار التجويع بتوقيف الأجور والحرمان من أبسط الحقوق وعدم تطبيق قانون الشغل وغياب التغطية الصحية والتمييز، إضافة إلى تلفيق التهم والمتابعات القضائية والتنكيل بالأبناء...؛

فأمام الهجوم الطبقي للدولة المخزنية، وجشع وطغيان الباطرونا المتماهية مع الهجوم الأيديولوجي القوي والشامل للرأسمالية من خلال السياسات الليبرالية المتوحشة المملاة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية والمخططات الطبقية الرجعية الخطيرة التي تعمق الاستغلال، وتزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم الشعب المغربي، لم يعد للطبقة العاملة وعموم الكادحين سوى سلاح المقاومة وخوض النضال دفاعا عن الكرامة والحقوق والمطالب المشروعة والعدالة الاجتماعية.

إن الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الرباط، إذ تعبر عن مساندتها المطلقة لمعركة العاملات الزراعيات والعمال الزراعيين بمنطقة الغرب في مواجهتهن ومواجهتهم للاستغلال الفاحش والإذلال والاضطهاد والتمييز والقهر والحرمان والعبودية...، فهي:

1. تدين بشدة التمادي في تطبيق السياسات الليبرالية المتوحشة المملاة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد، والبنك العالمي...)، وخاصة منها تصفية الخدمات الاجتماعية الهزيلة أصلا وتفويت القطاعات العمومية للرأسمال المحلي والأجنبي، وتمرير قوانين تراجعية تصفوية...،وتعلن استعدادها الكامل لمواجهة المخططات الطبقية الرجعية الخطيرة؛

2. تحيي عاليا مقاومة الجماهير الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة للقمع والهجوم على حقوقها وأوضاعها المعيشية؛

3. تندد بشدة واقع البؤس والاستغلال البشع والحرمان والقهر والاضطاد والاستعباد والسخرة ...التي ترزح تحت نيرها الطبقة العاملة وفي مقدمتها العاملات الزراعيات والعمال الزراعيين؛

4. تعلن تضامنها التام مع ضحايا السياسات المخزنية لفائدة اللوبيات الرأسمالية المستحوذة على أراضي الشعب، وتساند نضالات العاملات الزراعيات والعمال الزراعيين بمنطقة الغرب من أجل الكرامة وانتزاع الحقوق الشغلية وفرض المطالب العادلة والمشروعة؛

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الجديدة

النهج الديمقراطي يدين الحكم الجائر في حق الرفيق نايت أرجدال

في سياق الهجوم القمعي المخزني على م ناضلي/ات الشعب المغربي وضمنهم مناضلي/ات النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أصدرت المحكمة الابتدائية بالجديدة بتاريخ 4دجنبر2019 حكما جائرا ضد الرفيق محمد نايت أرجدال عضو الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي ورئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالجديدة بناء على شكايتين

كيديتين لشرطية واختها المحامية يقضي بتغريمه 10000 درهم وتعويضا قدره 40000درهم لكل منهما رغم تقديمهما لتنازل مكتوب عن شكايتهما يوجد ضمن وثائق الملف، وقد تم هذا الحكم في غياب دفاع الرفيق نايت أرجدال وفي غياب تام لشروط المحاكمة العدالة في هذه المحاكمة المراطونية التي بلغت 24 جلسة.

إن الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالجديدة، إذ تعلن تضامنها اللامشروط مع الرفيق محمد نايت أرجدال فإنها:

×تدين هذا الحكم الجائر وتعتبره استهدافا للرفيق محمد نايت أرجدال بسبب نضاله السياسي والحقوقي وعبره لكافة مناضلي/ات النهج الديمقراطي والقوى المناضلة ضد الفساد والاستبداد المخزني ومن أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي.

× تؤكد أن أسلوب القمع والترهيب والانتقام لن يثني مناضلي/ات النهج الديمقراطي على مواصلة النضال ضد الفساد والمفسدين وعن تواجدهم/ن في قلب النضالات الجماهيرية وعن وقوفهم/ن الى جانب ضحايا السياسات المخزنية ومافيات الفساد بالإقليم مهما كان الثمن.

× تؤكد أنها ستتخذ كافة الأشكال النضالية لمؤازرة الرفيق محمد نايت أرجدال في مواجهة سياسة الانتقام المخزنية.

×تدعو كافة القوى الديمقراطية إلى تكثيف أشكال التضامن لمواجهة سياسة القمع والحصار المخزنية وتدعيم النضال المشترك إلى جانب الجماهير الشعبية من أجل حقوقها وقضاياها العادلة في الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

× توجه نداءها إلى الجبهة المحلية للهيئات الديمقراطية بالجديدة وعموم القو يالحية للتعبير عن تضامنها الملمس في مرحلة الاستئناف مع الرفيق نايت أرجدال من أجل طي هذا الملف عبر إنصافه ورد الاعتبار عليه.

الكتابة المحلية

استمرا الاحتقان بقطاع التربية الوطنية

تخوض مجموعة من الفئات التعليمية في إطار التنسيق النقابي الخماسي (النقابة الوطنية للتعليم CDT؛ الجامعة الحرة للتعليم UGTM؛ النقابة الوطنية للتعليم FDT؛ الجامعة الوطنية للتعليم UMT؛ الجامعة الوطنية للتعليم FNE) المتضررة من السياسات التعليمية العديد من النضالات من أجل الحفاظ على ما تبقى من مكتسباتها وفرض مطالبها المشروعة.

– هكذا ستنظم التنسيقية النقابية الوطنية لضحايا النظامين 1985 و2003 المقصيين من الحوار الاجتماعي أساتذة التعليم الابتدائي الذين وظفوا بالسلمين 7 و8، وقفة احتجاجية

أمام وزارة التربية الثلاثاء 10 دجنبر 2019 من س 11 إلى 13، بناء على الجمع العام المنعقد بتاريخ 7/11/2019 بالرباط وذلك من أجل:

الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة لضحايا النظامين 1985 و2003 المقصيين من الترقية؛ وترقية ضحايا النظامين الأساسيين ما قبل 2012 وما بعدها الذين لم يستوفوا الشرط النظامي ومنح الجميع سنوات اعتبارية تمكنهم من الترقية الى السلم 11؛ والتعجيل بإصدار مرسوم ملحق بالمرسوم 2.19.504 وذلك لجبر الضرر وترقية المقصيين بدون قيد أو شرط.

– كما أن التنسيق النقابي الخماسي لأطر هيأة التوجيه والتخطيط التربوي قرر التصعيدي في الندوة الصحفية ل4 دجنبر 2019 بالرباط وذلك ب خوض إضراب وطني الأربعاء والخميس 11 و12 دجنبر 2019 ووقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الأربعاء 11 دجنبر الحادية عشر صباحا ومسيرة ذهابا وإيابا بين الوزارة والبرلمان ووقفة أمام البرلمان واعتصام أمام الوزارة حتى العاشرة ليلا؛ بالإضافة إلى إضراب وطني الثلاثاء 7 يناير 2019 مع وقفات احتجاجية جهوية أمام الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وذلك ضد تراكم الحيف والتمييز وتجاهل مسؤولي وزارة التربية الوطنية تجاه الملف المطلبي للهيأة رغم الاحتجاجات المتواصلة، للمطالبة أساسا بتوحيد الإطار (مستشارين ومفتشين) في إطار واحد مفتش في التوجيه أو مفتش في التخطيط بعد التخرج من مركز التوجيه والتخطيط التربوي ؛ وإرجاع الحق في تغيير الإطار من مستشار إلى مفتش للمستشارين والمستشارات في التوجيه والتخطيط التربوي بعد الترقي للدرجة الأولى لأفواج ما بعد 2004 وذلك بتمديد العمل بالمادة 107 مكررة من المرسوم رقم 2.11.622 الصادر بتاريخ 25 نونبر 2011 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية؛ وترقية للمستشارين والمستشارات في التوجيه والتخطيط التربوي من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وتغيير إطارهم من مستشار في التوجيه التربوي ومستشار في التخطيط التربوي إلى مفتش في التوجيه التربوي ومفتش في التخطيط التربوي؛ ومراجعة شاملة ومستعجلة لمرسوم إحداث مركز التوجيه والتخطيط التربوي عدد 2.85.723 والصادر بتاريخ 6 ابريل 1987 بما يسمح بولوج أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الدرجة الثانية بفترة تكوينية لمدة سنتين ثم التخرج بالدرجة الأولى، على غرار مركز تكوين المفتشين، بالإضافة إلى جعل إطار مستشار في التوجيه التربوي ومستشار في التخطيط التربوي في طور الانقراض أي يصبح المركز يخرج بعد سنتي التكوين المفتشين والمفتشات في التوجيه التربوي والتخطيط التربوي تماشيا مع مطلب توحيد الإطار مع الحفاظ على الأقدمية في الدرجة والرتبة بعد تغيير الإطار.

الدار البيضاء

النهج يدعو للمشاركة في مسيرة تنسيقية "اكال"

نداء المشاركة في مسيرة تنسيقية "اكال" عن حق الساكنة في الأرض والثروة

يعتبر النهج الديمقراطي النضال من أجل الحق في الأرض التي سلبها الاستعمار الفرنسي الحامي للنظام المخزني من القبائل، يشكل أهم واجهة نضالية، لأنها تستوعب الركيزتين الاخرتين الإنسان والثقافة واللغة الامازيغيتين. وانطلاقا من انخراط النهج الديمقراطي في كل النضالات العادلة للشعب المغربي، فإنه يعلن تضامنه مع ضحايا السياسات المخزنية الرامية إلى الاستيلاء على أراضي الجموع والأراضي السلالية، تلك السياسة التي تستعمل مختلف الأساليب، لفائدة اللوبيات الرأسمالية المحلية والأجنبية. ومن اجل التضامن الفعلي يدعو النهج الديمقراطي مناضلاته ومناضليه وا لمتعاطفين معه وكافة الشعب المغربي إلى المشاركة المكثفة في المسيرة الشعبية التي دعت لها تنسيقية "اكال" للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة يوم 8 دجنبر 2019 بالدار البيضاء.

وما ضاع حق ورائه مطالب

الرباط في 02/12/2019

دمنات

معطلو ومعطلات دمنات يحتجون

تحت شعار:

" **كرامة - تشغيل - رفع التهميش**"، نظمت التنسيقية المحلية للمعطلين المجازين بدمنات وقفة احتجاجية أمام مقر باشوية المدينة يوم 5 دجنبر 2019، شارك فيها العشرات من المعطلين / ات مؤازرين بالعديد من مناضلي الاطارات النقابية والسياسية والحقوقية التقدمية ومن أبناء المدينة، وتأتي هذه الوقفة استمرارا للبرنامجا النضالي من أجل انتزاع الحق في التشغيل كحق من الحقوق الكونية ورفع الإقصاء والتهميش.

وتخلل هذه الوقفة شكل نضالي يتمثل في إحراق نسخ شهادة الإجازة، وتوجت الوقفة بشكل نضالي آخر تمثل في اعتصام انذاري لمدة ساعتين.

وعرفت هذه الوقفة حصارا وتطويقا قمعيا رهيبا حسب المنظمين لثنيهم عن تفعيل أشكالهم النضالية.

تجدر الاشارة إلى أن مدينة دمنات عرفت مؤخرا عدة أشكال نضالية وقفات ومسيرات ضد التهميش ومن أجل الحق في الشغل

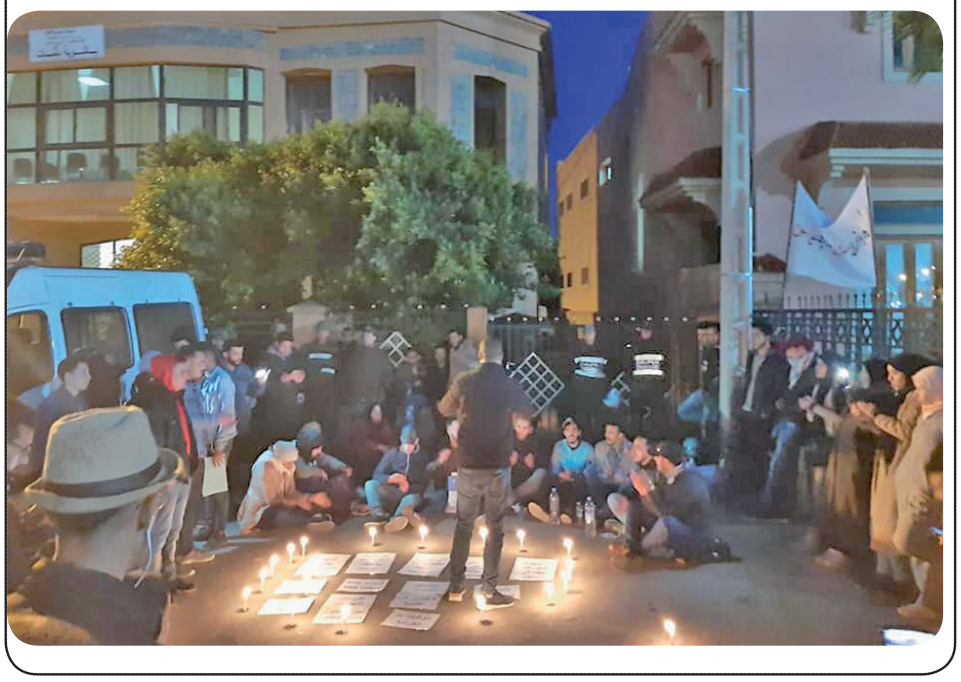

السعيدية

عمال النظافة في وقفة واعتصام

نظم عمال النظافة بشركة "أوزون"، بمدينة السعيدية وقفة احتجاجية حاشدة يوم السبت 7 دجنبر 2019 دعت لها الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية التابعة للاتحاد المغربي للشغل UMT لجهة الشرق احتجاجا التوقيف الجماعي للعمال وعلى التماطل والتسويف الذي يعرفه ملف عمال النظافة والذي عمر لأكثر من خمس أشهر.

وكان العمال مؤازرين في وقفتهم برفاقهم من تاوريرت وعدة فعاليات حقوقية نقابية وسياسية

القنيطرة

وقفة يوم 10 دجنبر احتجاجا على سلوك مندوب الإنعاش وعلى طرد ممثل نقابي

دعن المكتب الجامعي للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية إلى وقفة جهوية بالقنيطرة للاحتجاج على ما تعرض له أعضاء من المكتب الوطني للنقابة الوطنية لعمال وعاملات الإنعاش الوطني بحضور الأخت الكاتبة الوطنية يوم 5 دجنبر 2019 من معاملة غير لائقة من طرف مندوب الإنعاش الوطني بالقنيطرة حيث عوض التحاور معهم في موضوع الطرد الذي تعرض له الكاتب العام للفرع بالقنيطرة الأخ يونس امحيمح لأنه أسس مكتبا نقابيا للقطاع بالقنيطرة، يقول بلاغ المكتب الجامعي: قام المندوب الإقليمي للإنعاش الوطني بالتهجم عليهم.

وعبر المكتب الجامعي في بلاغه عن:

1 - إدانته لهذا السلوك المتخلف الذي عبر عنه مندوب الإنعاش الوطني بالقنيطرة الذي يؤكد مرة اخرى أن محاربة العمل النقابي أصبحت قاعدة عند بعض المسؤولين،الأمر الذي لا يمكن تجاهله و السكوت عنه .

2 - يعتبر المس بالحق في الممارسة النقابية والذي وصل حد التجريم بالقنيطرة من طرف المندوب المذكور سلوكا يدق ناقوس الخطر بالمغرب ويؤشر على تراجع خطير في مجال الحريات النقابية.

3 - وانسجاما مع قرار المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل المنعقد يوم 20 نونبر 2019 والداعي إلى جعل شهر دجنبر للاحتجاج على ما تتعرض له الحريات النقابية من تضييق وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان يدعو كافة مناضليه ومناضلاته بجهة الرباط -القنيطرة إلى المشاركة في وقفة يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2019 أمام مقر مندوبية الإنعاش الوطني بالقنيطرة الكائن قرب العمالة لإدانة هذا السلوك المتخلف وذالك ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا ولمدة ساعة .

4 - يدعو كافة القوى الحية بجهة الرباط /القنيطرة إلى التضامن وإعلان استنكارها لهذا التدهور الخطير الذي أصبحت تعرفه الحريات النقابية بالمغرب.

الطبقة العاملة بالمغرب بين أزمة التشتت النقابي وافتراس السلطة والمال

محمد زركوني

استهلال

غير ذي حاجة إلى بيان أن المغرب يعيش على إيقاع حراك اجتماعي ممتد على خريطة البلاد وبنفس متجدد وطويل بصيغ وأشكال متنوعة، منها ماهو تاريخي من طينة، المسيرات والوقفات والاعتصامات والإضرابات، ومنها أشكال احتجاجية جديدة كالمقاطعة والاستغلال العقلاني لمواقع التواصل الاجتماعي...

إنه الحراك المؤطر بشعارات ومطالب اجتماعية في البدايات، وسرعان ما يرتقي إلى المطالب السياسية وإدانة المسؤولين على ما آلت إليه الأوضاع من ترد على جميع الصعد: سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. فإذا كان هذا هو حال الحراكات الاجتماعية/الحراك الشعبي فكيف هو يا ترى وضع الطبقة العاملة وهي تواجه الرأسمال الجشع والسياسة النيوليبرالية المرتمية في أحضان الأمبريالية والمدعنة لقرارات صناديق الإجهاز على الخدمات الاجتماعية التي يسنها النظام الحاكم ؟!

الكفاح العمالي في مواجهة جشع الرأسمال

لعل العمال يحتاجون لتلطيف استغلالهم وتحسين أوضاعهم إلى حرية التنظيم وحق الإضراب، وهو ما كافحت الشغيلة من أجله في كل بقاع المعمور منذ بزوغ الرأسمالية، وكذلك الشأن في المغرب، ما سمح بالاعتراف النسبي ببعض الحقوق النقابية التي يتربص بها الرأسمال وينقض عليها كلما اختل ميزان القوى لصالحه.

فرب مطلع على حرية التنظيم النقابي، في الواقع وليس في النصوص، يجدها مصادرة من خلال محاربة النقابيين والضغط عليهم وفبركة التهم لهم لمكافحتهم بل وطردهم فور إعلانهم الانخراط في العمل النقابي.

فالحرب اليومية المسعورة ضد المنظمات النقابية خطيرة جدا، فهي عبارة عن ضربات متفرقة تسحق كل بذرة للتنظيم النقابي، وتراكم انتصارات الرأسمال لأنها تعزل التنظيم النقابي في كل مصنع أو مؤسسة وتحاول القضاء عليه بهدوء مكرسة في الأذهان أن النقابة ويل على العمال لا تحسن أوضاعهم بل تضيع مكسب الشغل وتلقي بهم في جحيم البطالة.

لا غرو أن النقابة منظمة ديمقراطية جماهيرية ومستقلة، قائمة على مبدأ الانخراط الطوعي، تعمل على تجميع الأجراء للدفاع عن مصالحهم المهنية والمادية والمعنوية بكل الوسائل المتاحة.

وتهدف النقابة إلى:

- تحسين ظروف العيش والعمل.
- تنظيم وتقوية الوحدة العمالية.
- الرفع من المردودية.
- التربية العمالية والرفع من المستوى الفكري والسياسي والأيديولوجي للعمال والعاملات.
- تنمية روح التضامن بين الأجراء.
-النضال من أجل العدالة الاجتماعية.

ويبقى العمل النقابي القاعدي حجر أساس كل تنظيم نقابي والفروع هي التي تكون النقابة، التي من وظائفها الأساسية:

- الوظيفة التمثيلية، أي تمثيل المنخرطين في كل مكان وظرف طبقا للقوانين الجاري بها العمل.
- الوظيفة المطلبية، أي تقديم المطالب والتفاوض عليها.
- الوظيفة المعيارية، بمعنى الدراسة والتعديل والاقتراح والحرص على ممارسة الحقوق والحريات النقابية.
- الوظيفة الاجتماعية، أي تقوية التضامن العمالي.
- الوظيفة التربوية، بمعنى التربية والتكوين العمالي ودعم الكفاءات.

الطبقة العاملة المغربية، تؤدي ثمن ضعف الحركة النقابية وتشتتها وبيروقراطيتها.

لقد بدأ العمل النقابي في المغرب خلال فترة الاستعمار، بعدما تمكن العمال المغاربة من حقهم في التنظيم النقابي في إطار المركزية النقابية، الكونفدرالية العامة للشغل CGT، وقبل الاستقلال الشكلي، تم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، وبعده الاتحاد العام للشغالين، نهاية خمسينات القرن الماضي ثم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978، وما سيليه من انشقاقات وتفريخ للنقابات في مخطط يستهدف كسر شوكة الطبقة العاملة كقوة صاعدة؟! لتتم بلقنة المشهد النقابي تباعا، إلى أن بلغ أزيد من 26 إطارا نقابيا، تمزقت معه الطبقة العاملة وضعفت ،وزادتها بؤسا الأعطاب الكثيرة التي تعاني منها الحركة النقابية وأبرزها:

- انهيار المعسكر الشرقي وبروز الأحادية القطبية.- موت العديد من النقابات وتراجع الانخراطات في بعضها.- القمع الاسود للنظام السياسي المغربي الذي لم يستثن المناضلين النقابيين.- هيمنة الحزبي على النقابي واعتماده درعا لتحقيق المكاسب السياسية الضيقة والمحدودة جدا. - مرض البيروقراطية والزعيم الأبدي والخالد.- اعتماد منهجية عمل بعيدة كليا عن الثقافة النقابية من قبيل الشراكة والتوافق والتعاون الطبقي.- ضعف التنقيب 4 في المائة من العمال فقط مشتتين على أزيد من 26 نقابة.- الفئوية وتشتت النضالات.

لعل أحد المداخيل المركزية لتمكين العمل النقابي من نجاعته واسترجاع بريقه هو دمقرطة هذا العمل، فضلا على خلق فرص العمل النقابي الوحدوي والميداني والديمقراطي، فالعدو والخصم الديمقراطي ليس قويا في ذاته بل لأن القوى المناضلة ضعيفة ممزقة وغير متضامنة.

- تجريم العمل النقابي بعدم التوقيع على الاتفاقية الدولية رقم 87. - استخدام الفصل 288 من المسطرة الجنائية لخنق الحريات النقابية.- الإجهاز على العديد من الحقوق والمكتسبات التاريخية،كتمديد سن التقاعد وفرض التعاقد للإجهاز على الحق في التوظيف ، ورفع الدعم على العديد من المواد.- الحلقية وعقلية الإقصاء. - اعتماد الارضاءات والتوافقات والكوطا ولجنة الترشيحات في انتخاب الأجهزة. - إهمال التكوين النقابي.- إعدام الديمقراطية الداخلية وآلية المحاسبة والنقد والنقد الذاتي.

إن عجز النقابة كوسيط "تقليدي"، جراء بيروقراطية بنيتها، وصعوبة اتخاذ القرار فيها وتعقد علاقتها مع مركز السلطة، فضلا على تغول النظام السياسي المفترس كل هذا زاد من بؤر التوتر الاجتماعي، وساهم وبشكل سريع ومثير للانتباه في بروز أشكال جددية للتنظيم والاحتجاج تجسدت في التنسيقيات، والتي نعتقد بالبث والمطلق، أنها لن تشكل بديلا للعمل النقابي الذي تبقى الحاجة إليه دائمة لتجسيد التضامن بين مختلف الفيئات والشرائح العمالية والشغلية، رغم الدور الذي لعبته التنسيقيات، حيث ساهمت وتساهم عمليا وبشكل سريع في توفير أداة تنظيمية فعالة للتعبئة، ما جعل شرعيتها تنافس للوسائط "التقليدية"

على سبيل الختم:

إن المأمول هو بناء الأداة السياسية للطبقة العاملة وعموم الكادحين، وبناء جبهة إجتماعية ودمجها في النضال العام من أجل الديمقراطية في البلاد، ولعل أحد المداخيل المركزية لتمكين العمل النقابي من نجاعته واسترجاع بريقه هو دمقرطة هذا العمل، فضلا على خلق فرص العمل النقابي الوحدوي والميداني والديمقراطي،فالعدووالخصم الديمقراطي ليس قويا في ذاته بل لأن القوى المناضلة ممزقة وغير متضامنة.

فالتغيير حتمية تاريخية لأن طموح الشعوب نحو الحرية وتقرير المصير والكرامة والعدالة الاجتماعية قوة لاتقهر.

أكيد يجب توفر أداة تُوحد النضال الشعبي وتُحدد أشكاله وشعاراته وآفاقه، وتلعب دورا أساسيا في تسريع الصيرورة الثورية وحمايتها من الانزلاقات والمؤامرات والمناورات، وعليه فالمطروح على كل الديمقراطيين والثوريين الرعاية والتقويم لكل أداة ثورية وتطويرها بالاستفادة من دروس الصيرورات الثورية في بلادنا وفي العالم.●

تساؤلات أولية حول الحراك الشعبي بالعراق

محمد سفريوي

"علمانية علمانية.. لا شيعية ولا سنية"، هذا الشعار تردد مرارا في الاحتجاجات العراقية الأخيرة ومنذ 2015، مما يدفعنا إلى التفاؤل والاعتقاد على أن الشارع العراقي الثائر أو على الأقل جزء منه بدأ يعي بأن العلمانية هي الحل، وأن صيغة الدولة التي جاءت بها الإدارة الأمريكية بعد الاحتلال ونفذتها قوى الإسلام السياسي بشقيه السني والشيعي قد أوصل العراق إلى مستويات من الفشل الاقتصادي والاجتماعي غير مسبوقة. هذا التفاؤل هو جزء أصيل من رؤيتنا اليسارية للتطور وللتاريخ كما قال غرامشي "تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة"... ومما لا شك فيه أن هناك إرهاصات خطاب سياسي علماني جلي برز خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة وتمثلت سياسيا في تكتل "سائرون" بين التيار الصدري وبعض الأحزاب العلمانية خاصة الحزب الشيوعي العراقي وفي احتجاجات عام 2018 التي نظمها "التيار الصدري" بمشاركة قوى من الحزب الشيوعي وعموم التيار المدني رغم أن المطالب السياسية ظلت بعيدة حينها عن اهتمامات المحتجين الذين ركزوا على مكافحة الفساد والبطالة وسوء الخدمات وتراجع مستوى المعيشة... إلا أن سطوة المرجعيات الدينية على المجتمع العراقي وعلاقتهم مع الراعي الإيراني والتقارب الأخير بين الصدر والسعودية !!! يجعل الأمر فيه كثير من الالتباس...

كثيرا ما علمتنا تجارب الشعوب أن العديد من الحراكات والانتفاضات العفوية، قد تفتح مساراً جديدا لإعادة بناء الوعي وصياغة مطالب الشعب في مشروع متقدم وواضح. إضافة إلى أننا لو عدنا إلى تاريخ العراق الحديث سنكتشف أن المجدد الطائفي لم يكن في معظم الأحيان سببا جوهريا لتحريك الأحداث الكبرى فيه، بل كان يختفي ويتضاءل ليفسح المجال للحس الوطني والشعور بالانتماء لكيان أسمى. ففي ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني تضاءل دور المتغير الطائفي وشكلت القوة القتالية حينها كل من القبائل السنية والشيعية ونشأت تحالفات قبلية عابرة للطائفية ضد عدو مشترك هو الاحتلال البريطاني، واعتبر أول حدث في تاريخ العراق يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم. وتكرس هذا المنحى الوطني اللاطائفي بسيطرة كل من التيار القومي واليساري على الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وصراعهما الفكري والميداني. وفي مرحلة لاحقة بين القوى الإسلامية السنية والشيعية- الإخوان المسلمون وحزب الدعوة - ضد الشيوعيين والبعثيين، ونتج عن هذا النمط من الصراعات السياسية تطورا ملحوظا في الوعي الشعبي أوقف تطور النوازع الطائفية، لاسيما أن جل نخب هاذين التيارين انتمت إلى الجنوب العراقي ذو الأغلبية الشيعية.

وهكذا، أصبحت سرديات هذه القوى العلمانية التوجه مسيطرة بشكل فعلي على مجمل الحركة الوطنية العراقية.

كما أن ثورة 14 يوليو 1958 أحدثت تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ودمرت إلى حد كبير السلطة الاجتماعية لأكبر المشايخ ملاكي الأراضي ولكبار ملاكي المدن، وتعزز نوعيا موقع العمال المدينيين والشرائح الوسطى والوسطى الدنيا في المجتمع. وتغير كذلك نمط حياة الفلاحين نتيجة لانتقال الملكية من ناحية ولإلغاء أنظمة النزاعات القبلية وإدخال الريف في صلب القانون الوطني من ناحية أخرى. وتكرس هذا الواقع الساعي لتجاوز البعد الطائفي والمذهبي والإثني في العراق وصول القوى التقدمية إلى الحكم إثر إطاحة الجيش بالملكية وتأسيس الجمهورية، وانشغال البلاد سواء بالصراعات العنيفة بين الشيوعيين والبعثيين، أو بالانقلابات العسكرية، ولم يعد للطائفية مكان ملموس ومؤثر في السجال السياسي أو البناء الحكومي أو حتى المعارض، وانزوى البعد الطائفي في قعر الكيان الاجتماعي كمجرد انتماء ثانوي للفرد العراقي. واستطاعت الدولة العراقية ولغاية الثمانينات من تثبيت هيمنتها بشكل واضح، وكان من بين أبرز معالمه التراجع الواضح والجدي لقوة المكونات الاجتماعية التقليدية لما قبل الدولة، وأهمها المؤسستان، الدينية والقبلية.

لكن منذ 2003 وإثر سقوط بغداد ووقوع العراق تحت الاحتلال أعيد بعث الهويات الطائفية، بل اختراعها في بعض الحالات، وكذلك الهويات القبَلية، لتتحول الظاهرة الطائفية المتصاعدة في المنطقة إلى حالة مؤسسية. فتم اعتماد نظام (المحاصصة) الطائفية والعرقية في تشكيل الحكومات وفي بناء الهيكل الإداري للدولة، وأصبح العرف السياسي الذي تم تطبيقه بدأ من عام 2005 باختيار رئيس جمهورية كردي ورئيس وزراء شيعي ورئيس مجلس نواب سني، كما جرى اختيار نواب لكل من هؤلاء الرؤساء بموجب نفس المعيار. وعلى الرغم من عدم تنصيص الأمر دستوريا تحول إلى عرف سياسي دائم وتكرر بنفس السياق خلال ثلاثة انتخابات عامة لاحقة. سياق الانقسام هذا انتقل باستمراره إلى المجتمع، حتى أصبح بديهية ثابتة مقبولة من الهيكل الاجتماعي السائد، ورغم أنها تسببت طيلة ما يناهز 14 سنة بمشكلات لا حصر لها كظهور كيانات طائفية مسلحة تمارس العنف والعنف المقابل، وتكريس الفساد في مؤسسات الدولة، وتهميش خيار المواطنة لصالح الانتماءات الطائفية والعرقية، والأخطر جعل المواقف الداخلية إزاء الأحداث الإقليمية تخضع بالأساس لعلاقتها بالانتماءات الطائفية لا بمصلحة العراق كوطن وكيان مستقل .

فهل ستشكل الانتفاضة الحالية في العراق حالة شبيهة كتلك التي نتجت عن ثورة العشرين؟ وهل ستساهم في تصحيح المسار الشاذ الذي فرض على العراق منذ 2003؟ وهل ستلعب دورا هاما وداعما وإسنادا معتبرا لبروز سردية جديدة للوطنية العراقية؟ هل سنشهد ميلاد تيار وطني ينادي ويشترط إسقاط الفساد والاستبداد ويرفض تفتيت الكيان العراقي، تيار يعترف بالنسيج الاجتماعي الفريد للعراق باعتباره بلدًا متعدِّد الطوائف والأديان والإثنيات، ولا ينبغي لأي أيديولوجية أو سردية تاريخية أن توظف هذا المعطى للوصول إلى السلطة ؟.

والسؤال الأهم، هل الانتفاضة الحالية بالعراق ستستطيع تحقيق بعض مما تحلم به قوى التغيير وفي صلبها الشباب من كرامة وحرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتنمية، وتأسس لخطاب تنويري يسعى إلى الهيمنة في مجتمع طغى عليه الخطاب الطائفي والمذهبي والعشائري والإثني ؟ .

هل سيستطيع الشعب العراقي التخلص من سطوة المرجعيات الدينية ويعي أنها تشكل معضلة حقيقية تعترض أي مسار ممكن نحو بناء دولة لائقة أي دولة مدنية ديقراطية تستوعب كافة ألوان الطيف المشكل للمجتمع؟

الموجة الثورية الأولى حملت معها العديد من الحركات الإسلامية في كل من تونس ومصر وليبيا، وسمحت لها بتصدر المشهد السياسي بعد كل انتخابات. لكن يبدو أن الموجة الثانية والتي انطلقت من السودان ستجرأ على طرح إشكالات جديدة إضافة إلى المطالب الرئيسية وأهمها وضعية الدين في الدولة. وما يقع حتى الآن في العراق دليل إضافي على كون تحديد نوع العلاقة بين الدين والدولة أصبح أمرا ملحا وعلى شعوب المنطقة الحسم فيه.

الموجة الثورية الأولى حملت معها العديد من الحركات الإسلامية في كل من تونس ومصر وليبيا، وسمحت لها بتصدر المشهد السياسي بعد كل انتخابات. لكن يبدو أن الموجة الثانية والتي انطلقت من السودان ستجرأ على طرح إشكالات جديدة إضافة إلى المطالب الرئيسية وأهمها وضعية الدين في الدولة.

أزمة العمل النقابي بالمغرب ومتطلبات النهوض

عرف العمل النقابي ببلادنا تطورا مهما خلال فترة الاستعمار الفرنسي المباشر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية توج بتأسيس الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955، واسطاعت الطبقة العاملة بفضل نضالها النقابي تحقيق عدة مكتسبات وفرض عدد من القوانين لصالح الشغيلة، كما استطاعت الحركة النقابية فرض نفسها كقوة مؤثرة في الحياة العامة. هذا الوضع، دفع بالمخزن لاحقا إلى التخطيط الممنهج لإضعاف هذه الحركة بمختلف الوسائل، وم أبرزها البلقنة، وأصبح العمل النقابي يعيش أزمة مركبة من جهة بفعل تلك السياسات المخزنية ومن جهة ثانية بفعل الشروط الذاتية للحركة النقابية.

ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي يتطرق لأهم أسباب هذه الأزمة ومستلزمات تجاوزها وسبل النهوض بالعمل النقابي.

العمل النقابي والشباب

بدر عريش

في البداية لابد أن نقوم بتعريف ولو مقتضب للنقابة باعتبارها تنظيم ديمقراطي للمأجورين ينشئونه وينخرطون فيه طواعية من أجل الدفاع عن مطالبهم المادية والمعنوية بالوسائل المشروعة التي يحددونها، لكن لا يجب أن يفهم من هذا التعريف أن النقابة تبقى حكرا فقط على المأجورين بل يمكن أن تشمل عموم فئات الشغيلة غير المأجورين من فلاحين كادحين وحرفيين صغار وفئات أخرى كالطلبة والتلاميذ والمعطلين.

أهمية التنظيم النقابي تتجلى في الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للمأجورين لكن لا يجب فقط اختزال النقابة في هذا الدور، فالعمل النقابي الجاد يجب أن يربط بين النضال من أجل تحقيق مكاسب مباشرة للعمال/ات والنضال الاستراتيجي ضد الاستغلال. ومعلوم أن مفهوم الاستغلال لصيق بالمجتمع الطبقي الذي يستحوذ فيه مالكوا وسائل الإنتاج على منتوج الكادحين المجردين من وسائل الإنتاج. لكن هذا لا يلغي أهمية تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للأجراء لأنها هي الكفيلة بجعل العمال/ات والمأجورين يواصلون نضالهم ضد الاستغلال.

- واقع العمل النقابي اليوم

واقع العمل النقابي اليوم يتسم بتدني نسبة التنقيب في المغرب والتي لا تتعدى 6 في المائة في أحسن الحالات والتي لا يمكن أن نفهمها خارج سياق التقسيم الذي عاشته الحركة النقابية المغربية، فمعلوم أن نقابة الاتحاد المغربي للشغل كانت النقابة الوحيدة بالمغرب منذ مارس 1955 إلى مارس 1960، تاريخ أول عملية تقسيمية عرفتها الحركة العمالية المغربية بعد الاستقلال الشكلي، حيث قام حزب الاستقلال بتأسيس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمبرر أن الاتحاد المغربي للشغل نقابة منحازة للقوى التقدمية، وهو نفس التبرير الذي اعتمده التنظيم السياسي الرجعي المسمى "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" والذي أسس الاتحاد النقابي للعمال الأحرار سنة 1963. وفي مرحلة لاحقة تم إنشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تحت مبرر أن الاتحاد المغربي للشغل (نقابة خبزية) وبيروقراطية. ومنذ ذلك والحركة النقابية المغربية تعرف التشظي تارة من طرف السلطة والأحزاب الرجعية وتارة من طرف القوى الانتهازية تحت مبرر التعددية النقابية واعتبارها وهذا هو الخطير إحدى مقومات الديمقراطية.

إضافة لما تم ذكره سابقا فالنظام السياسي المغربي ساهم ولا زال يساهم في إضعاف النقابات بالمغرب وذلك بإفساد النقابات ودعم البيروقراطية باعتبارها

الأداة السياسية للمخزن داخل النقابات وكذلك عبر التضييق وقمع كل عمل نقابي ديمقراطي جاد، دون أن ننسى الأدوار التي تقوم بها الباطرونا حيث تعمد إلى الطرد والتسريح ومحاربة العمل النقابي وإرشاء النقابين وتشجيع الريع.

- راهن الشبيبة العاملة

الشباب هو المخزون الرئيسي لقوة العمل، ناهيك عن صفات الاندفاع والحماس والقوة التي تميز هذه الفئة دون غيرها، لذلك تجدها دائما مستهدفة من طرف المخزن ومؤسساته (المدرسة، الإعلام...) الذي دائما يحاول تدجين هذه الفئة وقمعها وتوجيهها لإعادة إنتاج نفس شروط الاضطهاد والهيمنة والاستغلال.

إن واقع الشبيبة العاملة ليس منعزلا ومختلفا عن واقع الشبيبة المغربية بشكل عام وليس استثناء لما تعيشه الطبقة العاملة المغربية نتيجة الهجوم الليبرالي الذي يشنه النظام المخزني والكتلة الطبقية السائدة على ما تبقى من المكتسبات الهشة للطبقة العاملة، عبر محاولات النظام المتكررة لتمرير مشروع القانون التكبيلي للإضراب والتراجع وتجميد عدد من مقتضيات مدونة الشغل على علاتها والاستعداد لمراجعة مجموعة من المواد تحت مسمى "المرونة" و"تشجيع الاستثمار"، إضافة إلى طرح مشروع قانون النقابات يهدف من خلاله النظام المخزني إلى التحكم في العمل النقابي وعرقلته رغم تواجد مدونة الشغل وظهير 16 يوليوز 1957 كقوانين تؤطر العمل النقابي إلا أن المحزن يريد خنق النقابات لتحييدها عن لعب أي دور مجتمعي مستقبلا.

يعمل المخزن على تفكيك القطاع العمومي وأنظمة الوظيفة العمومية وضرب الحق في الشغل القار وتعميم الشغل الهش عبر العمل بنظام العقدة والعمل على تعميمها على مختلف القطاعات رغم النضالات البطولية التي خاضها الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ضد العمل بالعقدة والمطالبة بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.

إن ما يزيد الطين بلة بالإضافة لما تم ذكره هو ضعف انخراط الشباب في العمل النقابي، والنفور من النقابات ومن الانخراط فيها والاتجاه نحو العمل الفئوي والتنظم في إطار تنسيقيات أو ائتلافات تكون مهمتها ملفات محددة في الهدف والمدة، تنتهي مهمتها بتحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله أو تنتهي بالفشل في عدم الوصول إلى مبتغاها. زد على ذلك غياب/ضعف الديمقراطية الداخلية داخل الإطارات النقابية وعدم تشجيع الشباب على الانخراط فيها خصوصا مع غياب/نقص برامج تستهدف الشباب وسيادة عقليات ترى في الشباب منافسا لها في مراكز القيادة وهو ما يفوت على هذه الإطارات فرصة تشبيب قياداتها التي شاخت.

- ما العمل؟

بالرغم من كل ما قمنا باستعراضه حول واقع العمل النقابي وراهن الشبيبة العاملة، وبالرغم من التراجع الذي عرفته النقابات لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، إلا أن العمل النقابي يظل مهمة أساسية ولا يمكننا بأي حال من الأحوال تخيل مجتمعنا بدون نقابات وبدون فعل نقابي. فما هي المداخل لحلحلة الوضع الحالي؟

إن الشباب هو المدخل الأساسي للرقي بالعمل النقابي وتجاوز الوضعية الحالية، فالشباب مطالب بالانخراط أكثر في النقابات العمالية والدفاع عن الديمقراطية الداخلية، ونبذ الفئوية التي تشتت النضالات ولا تراكم إيجابا في سيرورة النضال ضد الاستغلال. ولكي ينخرط الشباب أيضا في العمل النقابي يجب على النقابيين الديمقراطيين والتقدميين بذل مجهود أكثر لتوفير شروط تشجع الشباب على الالتحاق بالنقابات عبر تخصيص، مثلا، كوطة شبابية لا تقل عن 20 في المائة في المواقع القيادية للنقابات وقطاعاتها، مع ضرورة وجود تنظيمات موازية شبيبية داخل الإطارات النقابية تعنى بالشباب وقضاياهم وانشغالاتهم وتقوم بأنشطة وبرامج تستهدفهم للرفع من وعيهم النقابي ودمجهم في العمل النقابي.

كما أن العمل النقابي يؤثر/يتأثر بالوضع العام لنضال شعبنا وبسيرورة تطور وثيرة الصراع الطبقي ببلادنا، وبالتالي كلما تقدم نضال الشعب المغربي في بناء ديمقراطية حقيقية كلما انفتحت آفاق أكثر لدمقرطة النقابات وهو ما سيساهم لا محالة في دمج الشباب في العمل النقابي.

أزمة العمل النقابي ومتطلبات النهوض

أمين عبد الحميد

لمحة تاريخية

شكل العمل النقابي، منذ ما يقرب من قرنين، أداة أساسية للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للطبقة العاملة وعموم الأجراء وفئات الشغيلة الأخرى رجالا ونساء. وبفضل العمل النقابي تمكنت هذه الفئات، المعرضة بدرجات متفاوتة وبشكل مباشر أو غير مباشر للاستغلال الرأسمالي، من الحد من همجية الاستغلال ومن تلطيفه، من خلال تحسين شروط عمل وعيش الطبقة العاملة وعموم الشغيلة. وقد ساعد على ذلك، من جهة بناء أحزاب اشتراكية وشيوعية ربطت عملها السياسي بالعمل النقابي ودافعت بحزم عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الشغيلة، ومن جهة أخرى اضطرار الرأسمالية، خاصة بعد الثورة الروسية لسنة 1917، إلى القيام بتنازلات لصالح الطبقة العاملة لعلها تحافظ عن ولاءها للنظام الرأسمالي بدل الالتحاق بالثورة وبالمشروع الاشتراكي الذي تنامت جاذبيته بعد الثورة الاشتراكية الروسية وبعد الحرب العالمية الثانية مع الدور الحاسم للاتحاد السوفياتي في هزم النازية والفاشية.

وقد بدأ العمل النقابي، خاصة في البلدان الغربية، يعرف تراجعا تدريجيا مع تفشي العلاقات النيوليبرالية أو الرأسمالية المتوحشة منذ السبعينات من القرن الماضي، هذا التفشي الذي سيعرف قفزة قوية مع سقوط جار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي والإعلان عن "نهاية التاريخ" والانتصار النهائي المزعوم للرأسمالية.

وفي المغرب، عرف العمل النقابي تطورا مهما في ظل الحماية الفرنسية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وتوج هذا التطور بتأسيس الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955 قبل وضع حد لنظام الحماية ببضعة أشهر. وتقوي العمل النقابي بشكل كبير في النصف الثاني من الخمسينات ما بين 1956 و1960، حيث توسعت النقابة بشكل كبير ووصل عدد المنخرطين/ات فيها إلى 650.000، وتم فرض المصادقة على عدد من القوانين لصالح الشغيلة وإبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية، ناهيك عن النفوذ السياسي للمركزية من خلال تأثيرها القوي على حكومات تلك الفترة. وأصبح الاتحاد المغربي للشغل يشكل دولة داخل الدولة؛ وهذا ما انتبه له المخزن بزعامة الحسن الثاني، حتى قبل تربعه على العرش، وهو يبني أدواته للتخلص من نفوذ الحركة الوطنية ومعها الحركة النقابية العمالية. ولهذا الغرض بلور المخزن خطة خماسية الأطراف لإضعاف الحركة النقابية، تجسدت أولا في العمل على تقسيمها (فكانت أول مبادرة هي تأسيس حزب الاستقلال للاتحاد العام للشغالين بالمغرب وتأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية للاتحاد النقابي للعمال الأحرار)، وثانيا في عزل وقمع القيادات النقابية المخلصة للطبقة العاملة، وثالثا في احتضان وإرشاء الأطر النقابية الانتهازية والمتواطئة مع الرأسمالية والمخزن، ورابعا في تشجيع تشكيل جمعيات مهنية لها دور شبه نقابي في الدفاع عن مصالح فئات معينة، وخامسا في تقوية مؤسسة مندوبي الأجراء المنتخبين بإعطائهم دورا نقابيا مع العلم أن جزءا كبيرا منهم يعملون لصالح الباطرونا.

أزمة العمل النقابي وأبرز تجلياتها

مع مرور السنوات، وتثبيت المخزن لسلطاته على حساب القوى الشعبية والقوى الديمقراطية والتقدمية، وانعكاسات العولمة الرأسمالية المتوحشة على بلادنا، وما رافق ذلك من هشاشة في العمل، وتنامي العطالة، والعمل بالمناولة، والعمل بالعقدة، والسمسرة في اليد العاملة، وإلغاء السلم المتحرك للأثمان والأجور، وضرب الحريات النقابية بما في ذلك الحق في العمل النقابي وفي وجوده نفسه وحق الإضراب، وضرب المكتسبات في جميع المجالات والعمل على تفكيك الوظيفة العمومية والعزم على إدخال تعديلات تراجعية في مدونة الشغل، وتخريب التعليم العمومي والصحة العمومية، والحوارات الاجتماعية الصورية والمغشوشة، مع كل هذا أصبح العمل النقابي ببلادنا يعيش

أزمة حقيقية لا مفر من الإقرار بها والبحث عن أسبابها والعمل بجد وتفاني على تجاوزها.

إن أبرز تجليات أزمة العمل النقابي ببلادنا تكمن اليوم في:

- تردي جماهيرية العمل النقابي من خلال تضاؤل عدد المنخرطين/ات بالنقابات؛ فمن 650.000 منخرط/ة في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، نزل العدد إلى حوالي 300 أو 400 ألف حاليا مع أن عدد السكان والشغيلة والساكنة النشيطة ارتفع بأكثر من ثلاث مرات. إنه انخفاض مهول.

- التشتت النقابي تحت غطاء التعددية النقابية: فهناك حوالي 20 مركزية ببلادنا، (جلها لا نراه سوى في التلفزة بمناسبة تظاهرات فاتح ماي) وما يستتبع ذلك من تشتت قطاعي (تعدد الجامعات الوطنية والنقابات الوطنية بنفس القطاع) وترابي (تعدد الاتحادات المحلية بنفس المنطقة) وعلى مستوى المؤسسات الإنتاجية نفسها؛ يضاف إلى ذلك، التشتت الفئوي المؤدي إلى اشتغال الفئات كتنظيمات مستقلة لا ينتسب أعضاؤها إلا نادرا لتنظيمات نقابية، والتي أصبحت تؤثر وتوجه أحيانا العمل النقابي للمركزيات ولتنظيماتها القطاعية؛ وهذا منحى سلبي يجب الانتباه لمساوئه بالنسبة ليس فقط للوحدة النقابية التنظيمية المنشودة ولكن أيضا للنضال الوحدوي. ويزيد من هول التشتت النقابي تفريخ العديد من الجمعيات المهنية والفئوية التي تقوم بدورها بعمل نقابي غالبا ما يشوش على العمل النقابي الوحدي.

- تراجع قيم التضامن النضالي والاجتماعي بين الهياكل النقابية وبين المنخرطين/ات حتى داخل ونفس المركزية أو نفس الجامعة.

وهو ما يضعف العمل النقابي، وجوهره طبعا هو التضامن للدفاع عن المصالح والأهداف المشتركة.

- ترعرع البيروقراطيات النقابية مقابل تراجع الديموقراطية النقابية بشكل خطير، ليس فقط على مستوى المركزيات ولكن أيضا على صعيد جل الجامعات والنقابات الوطنية والاتحادات المحلية والجهوية وغيرها من الأجهزة والهياكل النقابية.

- تراجع، بل تلاشي الاستقلالية النقابية عن الدولة والأحزاب والباطرونا. فهل يعقل أن تتعاون مركزية نقابية وأحيانا بشكل مباشر مع أحزاب رجعية صنعت لخدمة الرأسمالية والمخزن؟ وهل يعقل أن تكون لمركزية نقابية علاقات ودية مع المنظمة المهنية للباطرونا ومع بعض المتنفذين داخل الجهاز المخزني وبعض المؤسسات المالية الإمبريالية نفسها؟

- تراجع البعد التقدمي في العمل النقابي لحساب "التعاون الطبقي" و"المهادنة الطبقية" ولصالح أطروحة "التعاون بين المشغل وأجرائه لصالح المقاولة". إن البعد التقدمي في العمل النقابي يفرض على المركزيات النقابية، الغيورة فعلا على مصالح الطبقة العاملة، أن تكون في قلب الصراع ضد الاستبداد والفساد ببلادنا وضد الديمقراطية المزيفة ومن أجل نظام ديمقراطي بالمفهوم الشمولي للديمقراطية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إن البعد التقدمي والطبقي للعمل النقابي العمالي يفرض كذلك أن نرفع عاليا راية الصراع ضد نظام الريع وضد الرأسمالية المتوحشة وطرح البديل لنموذجها التنموي البائد والذي لن يكون على المدى البعيد سوى الاشتراكية كسلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للطبقة العاملة مدعومة بعموم الشغيلة.

تبخيس دورالعمل النقابي أو إصلاحه والنهوض به على أسس جديدة؟

كل هذه الأوضاع، بالإضافة إلى فساد وانتهازية العديد من القيادات النقابية التي اختارت طريق خدمة مصالحها الخاصة على حساب مصالح الشغيلة، أدت ومازالت تؤدي إلى نزعة خطيرة عنوانها "تبخيس العمل النقابي" الذي لم يعد مجديا في منظورمعظم الشغيلة وأصبح متجاوزا بالنسبة لعدد كبير من المناضلين/ات أنفسهم.

يمكن أن نتفهم العاملات والعمال البسطاء، الذين يفتقدون للتجربة وللتكوين النقابي والسياسي، عندما يواجهون الأمراض النقابية بالنفور من العمل النقابي. وهذا التفهم لا يعني أنهم على صواب، وإنما يعني فقط أن للمناضلين/ات التقدميين، والاشتراكيين والماركسيين منهم بصفة خاصة، دور كبير في توعية العاملات والعمال بدور النقابة وإقناعهم أنه لا بديل عن العمل النقابي لمواجهة العبودية الرأسمالية، شريطة بنائه على أسس تقدمية وأن يكون في خدمة الطبقة العاملة وليس في خدمة مصاصي دماءها من مستغلين وانتهازيين. وفي نفس الوقت لا بد من التوجه للمناضلين/ات التقدميين الغيورين على مصالح الطبقة العاملة لإقناعهم بأن العمل النقابي العمالي ضروري وحيوي بالنسبة لخدمة مصالح الشغيلة القريبة والبعيدة وبأنهم مخطئون بل وعدميون عندما يصبون نقدهم وغضبهم على النقابة ككيان تنظيمي بدل أن ينصب النقد على نواقص وأمراض العمل النقابي وعلى ممارسات تلك القيادات النقابية الفاسدة والمفلسة التي نفرت جل الشغيلة من العمل النقابي .

إن العمل النقابي يشكل بالنسبة للعامل/ة، الذي يعاني من الاستغلال الرأسمالي داخل المؤسسة الاقتصادية، المدرسة الابتدائية للصراع الطبقي وفيها يتعلم قواعد الصراع من أجل الاقتسام مع الباطرونا لفائض القيمة الناتج عن عمله. فكلما كان العمل النقابي قويا ومجديا، كلما ازداد نصيب العامل من هذا الفائض؛ وكلما تردى العمل النقابي أو غاب عن المؤسسة فإن العامل يكتفي بالفتات وبأجر زهيد لا يصل في غالب الأحيان حتى إلى الحد الأدنى للأجورالقانوني.

أي متطلبات للنهوض بالعمل النقابي؟

يمكن تركيز هذه المتطلبات في أربعة أساسية:

أولا، تبني وتفعيل شعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها". إن هذا الشعار يستوجب الحرص على أن يكون العمل النقابي في خدمة المصالح القريبة، المادية والمعنوية، للشغيلة (أي العمال وسائر الأجراء والكادحين الآخرين من فلاحين وحرفيين وتجار صغار وغيرهم) ومصالحها البعيدة المتجسدة في القضاء على الاستغلال، مصدر القهر الذي تعيشه الطبقة العاملة.

الشق الثاني من هذا الشعار يقتضي محاربة استخدام الطبقة العاملة لأغراض شخصية أنانية، بالحصول على امتيازات، وبالوصول إلى مناصب المسؤولية على حسابها وبالاغتناء على ظهرها. فكم من نقابي كان عاملا أومستخدما بسيطا فأصبح من الملياردير له مستوى معيشي ونمط من الحياة لا يختلف عما يتوفر للرأسماليين الكبار وللوزراء. كما يقتضي الشق الثاني للشعار عدم استخدام الطبقة العاملة لأغراض سياسية بعيدة عن مصالحها كاستعمالها للتصويت في الانتخابات على أحزاب رجعية أو انتهازية. وعندما تصل هذه الأحزاب لمراكز القرار، في البرلمان أو المجالس فهي لا تلتفت لمصالح الشغيلة وتخدم في نهاية المطاف مصالح مختلف أصناف البورجوازية، علاوة على رضوخها وطاعتها للتوجيهات المخزنية.

ثانيا،الاعتماد في العمل النقابي على مبادئه الأصيلة الستة :

1/ الوحدة النقابية: إنها المصدر الأساسي

لقوة النقابة والشغيلة. إن الطبقة العاملة ليست في حاجة لأكثر من مركزية نقابية واحدة. والتاريخ المغربي علمنا أن الطبقة العاملة المغربية كانت في أوج قوتها النقابية عندما كانت موحدة في مركزية واحدة، الإتحاد المغربي للشغل، طيلة النصف الأخير من الخمسينات وإلى حدود 1960، تاريخ أول انشقاق وتقسيم نقابي مغربي. لقد علمنا التاريخ كذلك أن المكاسب الكبرى للشغيلة تم تحقيقها في تلك الفترة. وعلمنا التاريخ أن تشتيت العمل النقابي قد أضعف الطبقة العاملة وسمح بتمرير أبشع القوانين ناهيك عن ضرب العديد من المكتسبات وتقلص العدد الإجمالي للمنخرطين/ات في مجموع المركزيات النقابية.

– إن مبدأ الوحدة يستوجب الدفاع المستميث عن الوحدة النضالية والنضال الوحدوي في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة، كبديل للتشتت النقابي بكافة مظاهره العمودي والأفقي. ونحن على مشارف الذكرى السادسة لانطلاق التنسيق بين المركزيات النقابية في 29 يناير 2014، ذكرى الأمل الوحدوي، نناشد جميع النقابات المناضلة إلى جعل حد للعقلية والممارسات الحلقية وإلى الرجوع لجادة الصواب الوحدوي لأن الطبقة العاملة لا تقبل وضعية التشتت التي ليست في مصلحتها؛ وإنها عمليا اختارت الابتعاد عن جميع النقابات بدل تزكية التشرذم الحالي والدخول في لعبة الصراع بين النقابات بدل الصراع الوحدوي ضد الباطرونا المدعومة من طرف المخزن.

2/ إن مبدأ التضامن يبقى هو جوهر العمل النقابي ولابد من ترسيخه إلى جانب الوحدة. "بالوحدة والتضامن اللي بغيناه يكون، يكون": إنه شعار رائع. إننا في الغالب نردده دون ربما أن نفهم مغزاه ودون تفعيله طبعا.

إن التضامن المطلوب يجب أن يشمل كافة المستويات: في المؤسسة الاقتصادية (سواء كانت ضيعة أو مصنع، أومينـاء، أو مطار، أو ورش للبناء، أو منجم،أومستشفى، أو مدرسة، أو كلية، ...) وفي القطاع على مستوى الجامعة الوطنية، أو النقابة الوطنية، وفي المنطقة على مستوى الاتحاد المحلي، وفي المركزية ككل بين القطاعات والاتحادات المحلية وعلى مستوى عموم الشغيلة بين سائر المركزيات المناضلة وعلى المستوى الدولي طبعا بين العاملات والعمال وسائر فئات الشغيلة اعتمادا على المقولة التاريخية الرائعة لكارل ماركس "يا عمال العالم اتحدوا".

3/ إن مبدأ الاستقلالية عن الدولة والباطرونا وعن أي حزب سياسي يقتضي وضع مسافة سياسية واضحة المعالم وجعل حد للتعاون المكشوف أو المتستر لجل القيادات النقابية مع الباطرونا والأحزاب السياسية ـ الرجعية منها على الخصوص ـ والدولة المخزنية.

وإن هذه الاستقلالية لا تعني الحياد السياسي: فمن حق النقابة، بل من واجبها، اتخاذ مواقف سياسية من كافة القضايا المهمة التي لها تأثير على مصالحها القريبة والبعيدة مع مراعاة التعددية داخلها وعدم التعسف على مكوناتها كما وقع في 20 يونيه 2011 عندما اتخذت قيادة الاتحاد المغربي للشغل موقفا مؤيدا للدستور دون مراعاة مواقف مختلف مكوناتها التي كان بعضها يطالب بترك حرية التصويت للمناضلين/ات على غرار الموقف المتخذ من التعديلات الدستورية لسنتي 1992 و1997.

كما أن مبدأ الاستقلالية لا يتعارض مع حق كل منخرط/ة في النقابة لاختيار الانتماء لهذا الحزب السياسي أو ذلك، أو عدم الانتماء.

4/ إن مبدأ الديمقراطية يقتضي تسييد الديمقراطية داخل النقابة، من خلال النقاش الحر لمختلف القضايا النقابية والسياسية المرتبطة بالعمل النقابي، ومن خلال اختيار المسؤولين دون وصاية لتقلد المسؤوليات النقابية الوطنية والمحلية والقطاعية. إن النقابة يجب أن تكون مدرسة للتشبع بالثقافة التنظيمية الديمقراطية، مما يفرض العمل على التخلص من كافة الممارسات البيروقراطية التحكمية في مصير العمل النقابي. ومن هنا مشروعية تشكل التوجهات الديمقراطية داخل الحركة النقابية والتي يظل هدفها هو المساهمة في ترسيخ الديمقراطية النقابية مع الحفاظ على وحدة التنظيم النقابي والعمل النقابي. ولا بد من التأكيد بأن الصراع ضد البيروقراطية لا يجب أن يؤدي إلى التقسيم؛ فالوحدة النقابية تظل خطا أحمرا لا يحق تجاوزه.

كما أن تبني مبدأ الديمقراطية يتطلب من النقابة النضال الدؤوب لترسيخ الحريات اليمقراطية وعلى رأسها الحريات النقابية والمشاركة الفاعلة في الكفاح التاريخي لشعبنا من أجل نظام تسوده الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

5/ إن مبدأ التقدمية يقتضي اصطفاف المركزيات النقابية العمالية لجانب القوى التقدمية، واتخاذ المواقف التي تخدم الطبقة العاملة وعموم الكادحين، والتعاون مع سائر القوى التقدمية في مواجهة المخزن والمشاركة في إقرار نظام الديمقراطية ببلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا. كما يقتضي هذا المبدأ ربط العمل النقابي من أجل الأهداف المباشرة بالعمل النقابي ذي البعد الاستراتيجي الساعي للقضاء على الاستغلال في جوهره.

المناضل/ة النقابي، الذي يريد التأسيس لعمل نقابي تقدمي ومبدئي، لابد أن يشتغل على ذاته لاكتساب القدرة على التحلي بالقيم النضالية والإنسانية النبيلة كالصدق، والوفاء بالالتزامات، والصراحة في قول الحقيقة وإبداء الرأي مع الجرأة على النقد الرفاقي الموضوعي البناء وغير الجارح، والابتعاد عن النميمة، وتقبل النقد والاستعداد للقيام بالنقد الذاتي الصريح عند الضرورة، والجرأة على التفكير والتعبير عن الرأي وعلى النضال والإبداع النضالي، ...

كما أن مبدأ التقدمية يقتضي الاعتماد أساسا على النضال والكفاح من أجل الحفاظ على المكاسب وانتزاع المطالب وليس استجداء الحقوق.

6/ إن مبدأ الجماهيرية يقتضي توسيع الانخراطات داخل النقابة وتنقيب الفئات العمالية المقهورة وجماهير الفلاحين الكادحين والحرفيين والتجار الصغار. ومن المؤكد أن تطبيق الشعار حول "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها" والمبادئ السالف ذكرها سيخلق الشروط المواتية لاسترجاع ثقة الشغيلة في العمل النقابي ولتوهجه ونفوذه وجماهيريته وإلى توسيعها وتعميقها وإلى انخراط الملايين من الأجراء والكادحين، نساء ورجالا في العمل النقابي .

ثالثا، تسييد القيم النضالية في العمل النقابي.

جميل أن نرسخ العمل النقابي وفقا لمبادئه الثابتة، فهذا شيء مطلوب ولازالت تنتظرنا مجهودات كبرى في هذا المجال.

لكن هناك شق آخر من متطلبات العمل النقابي التقدمي لم نعطيه لحد الآن مكانته ولم نعطيه حقه من اهتماماتنا كمناضلين/ات نقابيين تقدميين وهو احترام القيم الإنسانية والنضالية الملازمة للعمل النقابي التقدمي، خاصة من طرف المناضلين/ات النقابيين الذين يشكلون أو يفترض أن يشكلوا القدوة بالنسبة لعموم المنخرطين. إن قيادات نقابية أنانية، فاسدة ماليا ومنحرفة أخلاقيا، غير صادقة، منافقة، لا تحترم التزاماتها، جبانة،... لا يمكنها أن تؤسس لعمل نقابي على أسس المبادئ السالف ذكرها.ﷺانظر في هذا الشأن مقالي بعنوان "احترام المبادئ والتشبث بالقيم النضالية أساس النهوض بالعمل النقابي" ، المنشور في جريدة النهج الديمقراطي، وفي العدد 47 من "النضال النقابي الفلاحي"

رضي الله عنه

لذا فالمناضل/ة النقابي، الذي يريد التأسيس لعمل نقابي تقدمي ومبدئي، لابد أن يشتغل على ذاته لاكتساب القدرة على التحلي بالقيم النضالية والإنسانية النبيلة كالصدق، والوفاء بالالتزامات، والصراحة في قول الحقيقة وإبداء الرأي مع الجرأة على النقد الرفاقي الموضوعي البناء وغير الجارح، والابتعاد عن النميمة، وتقبل النقد والاستعداد للقيام بالنقد الذاتي الصريح عند الضرورة، والجرأة على التفكير والتعبير عن الرأي وعلى النضال والإبداع النضالي، والمشاركة بشجاعة وفعالية في المعارك النضالية المقررة جماعيا، واحترام الالتزامات الجماعية والفردية، واحترام الرفاق والرفيقات، والابتعاد عن الشتم والكلمات البديئة، وبناء علاقات الاحترام بين سائر المناضلين وخاصة بين النساء والرجال، واحترام تقاليد الشعب المغربي وقيمه، رغم عدم الاتفاق أحيانا مع بعضها، والإخلاص في الصداقة والتعامل بطيبوبة بين الرفاق والرفيقات، وتطوير التضامن الإنساني المعنوي والمادي بين النقابيين/ات، واستبطان معنى "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها" بما يعنيه ذلك من نكران الذات والاستعداد للتضحية من أجل مصالح الشغيلة، وتغليب قيم العمل المشترك والوحدوي في مواجهة نزعة التفرقة المكبلة لتحقيق الأهداف الجماعية، والدفاع عن العقلانية والمحبة بين البشر في مواجهة الاستغلال والقهر والاضطهاد والعنصرية والكراهية والاستيلاب، والالتزام بقيم الأمانة والاستقامة ونكران الذات وحب الخير للجميع، خاصة للمقهورين، ومعاملة الآخر كما تحب أن تعامل به، والالتزام بالتواضع والقدرة على الإنصات للآخر، والالتزام بمنهجية وقواعد التدبير الديمقراطي للاختلاف.

إن موضوع التشبع بالقيم النضالية، موضوع جديد في رؤيتنا للعمل النقابي وللعمل النضالي خاصة؛ لهذا يجب أن نوليه أهمية خاصة من خلال إدراجه في مواضيع التكوين النقابي.

رابعا، ربط العمل النقابي بالعمل السياسي

إن ما تعرفه الحركة النقابية من نواقص وأمراض يرجع كذلك وبدرجة كبيرة إلى افتقاد الطبقة العاملة لحزبها السياسي الكفيل بتنظيمها حزبيا والدفاع عن مصالحها السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية.

إن جميع الطبقات السياسية ببلادنا تتوفر على أحزاب سياسية تعبر عن مصالحها الخاصة، رغم أن بعض قواعدها مشكل من عمال وكادحين، في حين أن جميع المحاولات لبناء حزب الطبقة العاملة باءت بالفشل (الحزب الشيوعي المغربي منذ 1945، والحركة الماركسية اللينينية منذ 1970). وحتى تجربة النهج الديمقراطي المنطلقة في 1995 لم تكلل لحد الآن بالنجاح في مجال بناء الحزب العمالي. والأمل معقود على

المؤتمر الخامس للحزب، المقرر عقده في يوليوز 2020 للإعلان عن تشكيل حزب الطبقة العاملة والمضي قدما في بناءه.

ولا شك أن بناء حزب الطبقة العاملة سيساهم بقوة في النهوض بالعمل النقابي الوحدوي الديمقراطي الكفاحي والتقدمي، على اعتبار أن بناء حزب الطبقة العاملة والنهوض بالعمل النقابي التقدمي مسيرة واحدة، وعلى اعتبار أنه سيساعد على الربط الجدلي للعمل النقابي بالعمل السياسي من خلال:

ـ ربط النضال من أجل الأهداف المباشرة (المطالب الاقتصادية والاجتماعية) الساعي إلى التقليص من الاستغلال، بالنضال من أجل التخلص من الاستغلال، أي من النظام الرأسمالي عبر بناء نظام جديد تكون فيه الطبقة العاملة (ومعها عموم الكادحين) سيدة نفسها، وهو طبعا النظام الاشتراكي المنشود الذي تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بيد الطبقة العاملة مدعومة بمجمل الكادحين/ات.

ـ تسييس المناضلين/ات النقابيين من خلال الكشف عن مساوئ الاستبداد والفساد والرأسمالية المتوحشة كمنابع للويلات التي تعيشها الطبقة العاملة (العطالة، هشاشة الشغل، ضعف الأجور، هزالة الحماية الاجتماعية، ضرب الحريات النقابية،...) ومن خلال طرح البديل الاشتراكي وكذا الديمقراطية كبديل للنظام المخزني المدعم للرأسمالية المتوحشة.

ـ تسييس التكوين النقابي، وهو ما لم يكن حاضرا لحد الآن بالشكل الصحيح في البرامج التكوينية. وهذا التسييس يمكن ممارسته داخل الحزب، وأيضا داخل النقابة من خلال الكشف العلني الصريح عن مصائب الرأسمالية وعن الكوارث الناتجة عن الاستبداد المخزني.

ـ الدعاية لأهمية بناء حزب الطبقة العاملة ليس فقط كأداة حاسمة للتخلص من الرأسمالية وبناء والاشتراكية ولكن أيضا وقبل ذلك كأداة لتوفير شروط تحقيق الأهداف المباشرة للعمل النقابي وضمان فعاليته.

في 5 دجنبر 2019

الإطار القانوني لنهب أراضي الجموع

قاشى م الكبير

يقصد بأراضي الجموع مجموع الأراضي السلالية التي ترجع ملكيتها على وجه الشياع لقبيلة أو عشيرة او فخدة أو مدشر أو دوار أو عظم أو قصر تربط بين افراده روابط الانتساب لجد مشترك (آيت، اولاد،بني...)،فالملكية اذن في الاراضي السلالية تؤرخ لطبيعة ملكية الارض بين القبائل قبل تسليعها وربطها بالخواص، وهي تدبر حسب العادات والاعراف المحلية، هذه الاراضي غير قابلة للحجز أوالبيع الا لفائدة الدولة اوالجماعات المحلية اوالمؤسسات العمومية اوجماعات سلالية اخرى، ويصل عدد الجماعات السلالية بالمغرب 4563، أما مساحة عموم الاراضي السلالية فهي تبلغ حوالي 15 مليون هكتار تهم 10 ملايين نسمة، بما تعنيه من ثروة اقتصادية مهمة 85 في المائة منها موجهة للرعي (أراضي عذراء لم يسبق استنزافها او تلويثها) اي حوالي 12 مليون هكتار، 98 في المائة من هذه الاراضي تستغل مباشرة من طرف ذوي الحقوق و2 في المائة المتبقية من طرف ادارة الوصاية وتحديدا للمقالع والمعادن والنابتات العطرية والاستغلال لأغراض تجارية او صناعية او سياحية، اما بخصوص اراضي الجموع الموجودة في المدارات الحضرية وشبه الحضرية والتجمعات السكانية فهي تقدر بحوالي 2 مليون هكتار، في حين ان الاراضي الرعوية الموجودة في الجبال والسهول فهي تصل الى 11 مليون هكتار، وبخصوص وضعية كل هذه العقارات، فان 3 ملايين هكتار فقط منها هي المحفظة بصفة نهائية وفي حدود سنة 2020 سيتم تحفيظ ما يناهز 5 ملايين هكتار من هذه الاراضي.

أما فيما يتعلق بالنصوص القانونية التي كانت تؤطر هذه الاراضي فهي:

-1ظهير 27 أبريل 1919 المنظم لتسيير وإدارة أراضي الجماعات السلالية والوصاية الإدارية.

-2 ظهير 19 أكتوبر 1937 المتعلق بتحديد هذه الأراضي المغير والمتمم لظهير 27 أبريل 1919 السالف الذكر.

-3 ظهير 28 يوليوز 1956 المتعلق بتشكيل مجلس الوصاية.

-4 ظهير 6 فبراير 1963 الذي غير ظهير27 أبريل 1919 السالف الذكر.

ومن خلال هذه النصوص يتبين بأن الدولة هي الوصية على املاك هذه الجماعات عبر وزارة الداخلية، اذ هي التي ترخص بشأن طلبات تحفيظها ورفع الدعاوى القضائية بخصوصها والموافقة على كرائها ورفع التعرضات بخصوصها، فكل قرار بشأنها لا يتخذ إلا بموافقة الوزارة الوصية ومجلس الوصاية، باختصار ان وزارة الداخلية هي التي تشرف وتراقب وتقرر حياة العقار السلالي وذلك كله بالطبع تحت مبرر المحافظة على املاك الجماعات السلالية ومواردها، واستثناء من القاعدة العامة لعدم تفويت أراضي الجموع فانه من الممكن تفويت هذه الأملاك للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، ويعود للسلطة المحلية رئاسة اللجنة الادارية للتقييم لتحديد ثمن بيع هذه الأراضي.

مما تجدر الاشارة اليه بهذا الخصوص، هو أن وزارة الداخلية ساهمت في تسهيل تآكل ونهب هذه الأراضي وتفويتها بأثمان رمزية وتمكين البعض من الاستحواذ على هكتارات مهمة منها وتجزئتها للبناء وفي تمكين القطاع الخاص منها بطرق احتيالية، فعلى سبيل المثال فقد تم تفويت 69 هكتارا من اراضي دواوير "لحلاف عين الضربان" بابن أحمد في سطات لمؤسسة صندوق الايداع والتدبير بمبلغ زهيد لا يتجاوز 25 مليون سنتيم للهكتار، فقام الصندوق بإعادة تفويت هذه المساحة لشركة اسمنت، كما أن ذوي الحقوق بالجماعة السلالية "أفرني " بأكادير يؤكدون على أن السلطة المحلية قامت بالزام نواب الاراضي؛ وهؤلاء يتم تعيينهم من طرفها؛ على توقيع اشهادات تنفي الصبغة الجماعية عن اراضي على الساحل لتمكن منها مجموعة من الاسماء وهو الأمر نفسه بالنسبة للأراضي السلالية لأهل "إكلي" بميسور التي استفاد منها قضاة نيابة عامة وعامل اقليم، ناهيك عن تعيين نواب الجموع في ظروف مشبوهة بانتقاء النواب الأميين المسنين ممن يسهل التحكم فيهم واستعمالهم...

بعد ارتفاع وتيرة احتجاجات ذوي الحقوق المنادية بضرورة رفع وزارة الداخلية ليدها عن اراضي الجموع نتيجة النهب المتواصل لرصيدها والتفريط فيها وتركها عرضة للتملك غير المشروع، بادرت هذه الأخيرة بإعادة تملك زمام المبادرة في تدبير هذه الثروة العقارية المهمة ملقية التهمة على التقاليد والعادات المرعية في تدبير هذه الاراضي واستغلال هذه الممتلكات والتي لا تراعي مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين في الانتفاع من هذه الاراضي، وعدم مواكبة النصوص القانونية السابقة للتطور التشريعي ومساهمة العقار السلالي في التنمية خصوصا بعد مرور 100 سنة على القوانين المؤطرة لها والعاجزة عن مسايرة المستجدات القانونية العقارية الكفيلة بتثمين الوعاء العقاري وادماج الجماعات السلالية في ما يسمى بمسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب، فعمدت الى احداث مراجعة للوضع القانوني لهذه الاراضي حددت أهدافها بعيدا عن المعنيين بها، اذ لم تشرك الجماعات السلالية في النقاش المفضي الى مراجعة الترسانة القانونية لهذه الأراضي بل ادعت استرشادها بما راكمته من توصيات حوارات قيل عنها وطنية ابتداء من سنة 1995 في المناظرة المنظمة بالرباط حول الأراضي الجماعية لمناقشة آفاق هذه الأراضي سنة 2014 تحت شعار:" الاراضي الجماعية...من اجل تنمية بشرية مستدامة" ومناظرة الصخيرات يومي 8 و9 دجنبر 2015 في موضوع:" السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وهكذا توجت الوزارة الوصية تدخلها بثلاث مشاريع قوانين وهي: مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، ومشروع قانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية وتأسيس الرسوم العقارية أو الرسم العقاري لعقار الجماعة او الجماعات السلالية موضوع التحديد الاداري، وبمشروع قانون رقم 64.17 المتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليوز 1969) بشأن الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

فما الجديد الذي جاءت به هذه القوانين؟ وماذا ينتظر الاراضي السلالية؟

من أهم ما جاء به القانون الحالي والذي يشكل جوهر تنزيله هو بتركيز شديد مقتضيات الكراء والتفويت والقسمة والمبادلة والشراكة، حيث صار متاحا تقسيم هذه الاراضي قسمة نهائية (الاراضي المخصصة للحرث والواقعة خارج دوائر الري وغير المشمولة بوثائق التعمير وفقا للفصل 17 من قانون62.17)، عكس النص السابق حيث لا تقبل الا القسمة الاستغلالية فقط، الأمر الذي اصبح يسمح بتملكها على الشياع او على وجه الملكية المفرزة وهذا الخيار وان كان ممكنا من الناحية القانونية فهو مستحيل من الناحية العملية في الميدان، انهم يهيئون الشروط القانونية التي لجمت تحويل 15 مليون هكتار من الاراضي السلالية لأرصدتهم العقارية، فالفصلان 15 و20 من ظهير 62.17 انهيا للأبد التملك السلالي وشرعا باب التفويت لمن أسمتهم المادة السابق بالفاعلين العموميين والخواص بعد مصادقة مجلس الوصاية المركزي الساهر على اتمام هذا النهب باسم الدفع بالأراضي السلالية للإسهام في "التنمية"، ونشير في هذا السياق لما جاء في تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة بعد مصادقة المجلس الحكومي على مشاريع قوانين أراضي الجماعات السلالية :"ان هذه النصوص تهدف الى فتح امكانية تفويت اراضي الجماعات السلالية للفاعلين الخواص لإنجاز مشاريع الاستثمار الشيء الذي سيمكن هذه الاراضي من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد"، وللعرض الذي قدمه وزير الاقتصاد امام أعضاء اتحاد مقاولات المغرب في سياق تقديمه للخطوط العريضة لقانون المالية 2020 معلنا تدشين عملية تفويت الاراضي السلالية للخواص، كيف تمت هذه العملية؟ ولفائدة من؟ وماهي المشاريع التي ستنجز في هذه الاراضي؟... لا احد يعلم شيئا بهذا الخصوص ربما حتى المجالس النيابية المفترض فيها ابرام عقود التفويت...

بالإضافة للتفويت الصريح فان النص القانوني الجديد أوجد امكانات مقنعة للتفويت باسم الكراء دون تحديد سقف زمني ملزم لإنهاء أمد الكراء وذلك بتعلة تشجيع الاستثمار وتحديد مدة الكراء حسب طبيعة المشروع الاستثماري المراد انجازه، وبالفعل فان المادة 19 من قانون 62.17 تنص على أنه :"يتم كراء عقارات الجماعات السلالية عن طريق المنافسة وعند الاقتضاء بالمراضاة ولمدة تتناسب مع طبيعة المشروع المراد انجازه"، اي دون ربطه بأي سقف زمني كما كان الأمر عليه بالنسبة للنص القانوني السابق الذي كان يربط الكراء بالمزايدة العمومية في مدة لا تتعدى 3 سنوات بالنسبة للأراضي البورية و6 سنوات بالنسبة للأراضي المسقية؛ وفي حالة الكراء عن طريق طلبات العروض فإنه إذا تعلق الأمر بأراضي تتجاوز مساحتها 30 هكتارا لإنجاز مشاريع كبيرة، فان مدة الكراء تصل الى 18 سنة، ليتضح بذلك ان المستقبل الذي ينتظر هذه الاراضي هو تجريدها من أهم مقوماتها التي هي الملكية الجماعية وتحويل ذوي الحقوق من أصحاب ملكية الى أصحاب حيازة شكلية بفتات ريع او مجرد عاملين بأجر في أحسن الأحوال، وهو ما تؤكده المادة 27 الذي يبدو أنها تنوي حرمان ذوي الحقوق حتى مما يمكن أن يتأتى من استئجار أراضيهم بدعوى القيام ببرامج تنموية لفائدة الدواوير لمحاربة الفقر والهشاشة موقفة الاستفادة من هذه المداخيل بضرورة مصادقة مجلس الوصاية المركزي الذي كان في نسخة قوانين 1919 ولا يزال يحوز سلطة القرار بشأن كل ما هو جوهري في تدبير هذه الاراضي، إذ تنص المادة السابقة على انه:" يمكن ان توزع الموارد المالية للجماعات السلالية كلا اوبعضا على اعضاء الجماعة السلالية المعنية،ذكورا واناثا، اذا طلبت ذلك جماعة النواب وبعد مصادقة مجلس الوصاية المركزي".

وختاما نشير لما نصت عليه المادة 20 من قانون 62.17 في فقرتها الأولى بخصوص الشراكات مع السلاليين ومبادلة عقار بعقار آخر كخيارات اضافية لتمكين القطاع الخاص من افتراس العقارات السلالية، كلها سلة اختيارات لنهب ما يمكن نهبه بمباركة وزارة الداخلية عبر مجلس الوصاية المركزي.

إننا بصدد انهاء الصفة المعنوية للأراضي السلالية وانهاء الحديث عن الحيازة المشتركة بكل اختصار، حيث المراد هو نقل ملكية الأراضي الفعلية للفلاحين الكبار والمضاربين بالإضافة لتمكينهم من الدعم المالي لإنجاح المهمة، وهو ما يتوازى ومداخلة وزير الداخلية في المناقشة التفصيلية للمشاريع الثلاث بلجنة الداخلية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب والداعية لضرورة اقرار تسهيلات في وجه القطاع الخاص الراغب في الاستثمار في هذه الاراضي، وبهكذا تسهيلات للاستثمار لفائدة الملاكين الذين يستطيعون الوصول لفرص التمويل والقروض ستدفع عجلة اعدام الفلاح الصغير الى الامام وانجاح الهجوم على اراضي عذراء تسيل لعاب المضاربين ومافيات العقار، اراضي خصبة لم يسبق تلويثها بالمبيدات والسموم وكل اصناف الأدوية غير الخاضعة لأي مراقبة.

إن حديث وزارة الداخلية عن دور أراضي الجماعات السلالية في انبثاق طبقة فلاحية متوسطة قادرة على إحداث فرص للشغل في الوسط القروي، وتمكينها من حق الولوج للقروض والمؤسسات البنكية والتداول العقاري، يعني تجريد بعض الحائزين من حيازاتهم وتمكين الآخرين منها، انها زيادة لعدد المعدمين وزيادة التفاوت بين حائزين كبار وآخرين مجردين من كل شبر، أي انهاء الحديث عن الحيازة المشتركة والجماعية واتمام تفكيك كل البنى السوسيو- اقتصادية الريفية لفائدة ارضاء جشع الملاكين الكبار والادماج القسري لـ15 مليون هكتار ضمن منظومة الزراعة الرأسمالية التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة المغرقة للبلد في الجوع وحتى على فرض تمكين بعض الفلاحين الصغار من قروض في حدود معينة، فان المنافسة أشبه ما تكون بين سيارة رباعية الدفع ودراجة هوائية ستزيد اغراقهم في الديون وفوائدها.

ان الانعكاسات الاستراتيجية الخطيرة لمباشرة هذه السياسة الفلاحية التي لا تستجيب للحاجيات الحقيقية للمغاربة وتوطد التبعية الغذائية بتوجيه الانتاج أساسا نحو التصدير على حساب الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمغاربة يأتي في سياق اشتداد مسلسل السطو على الاراضي الفلاحية في العالم ويشكل تهديدا جديا لحق المستهلك في منتجات غذائية آمنة وصحية، انها سياسات رعاية الجوع وتدمير البيئة وتفاقم سوء التغذية، فعلى سبيل المثال فمتوسط استهلاك المغربي يقارب 250 كيلوغرام من القمح سنويا مقابل التخلي المطلق عن انشطة انتاج الحبوب وعن دعم هذه الانتاجات المعيشية.

ان السياسة العقارية الطبقية المباشرة راهنا والهادفة الى تسليع الأرض وتفويتها للإقطاع واشباهه لا تهدف لتغذية الناس بل غرضها الأساسي هو التصدير بما هو انتاج لمصلحة السوق العالمي، فالخيارات الغذائية المرتهنة للدائنين سترتب انهاكا فظيعا للأرض وتصحيرها وتبذير الثروة المائية في بلد مهدد بالجفاف لفائدة المستهلك الاوروبي دون الحديث عن حجم مخاطر الاستثمار غير المعقلن للتكنولوجيا الحيوية دون دراسات لآثارها الصحية والبيئية.

إن الغذاء ينبغي أن يظل حقا وليس مجرد سلعة خاضعة لقوانين السوق، وما معدلات ارتفاع صادرات المنتجات الفلاحية بنسبة 117 ٪، حيث انتقلت من 15 مليار درهم إلى 33 مليار درهم كنتائج لما سمي بالمخطط الأخضر الا مؤشرات دالة في هذا السياق، حيث الصادرات تتشكل أساسا من منتجات مستنزفة للثروة المائية(تحتاج الطماطم مثلا لحوالي 4000 الى 8000 متر مكعب من الماء من الغرس الى نهاية الجني).

إن المدخل الأساسي لمعالجة مسألة الأراضي السلالية يتمثل في ضرورة فتح تحقيق مستقل ونزيه في كل الاراضي المنهوبة المقدرة بالآلاف والشروط التي نهبت فيها وارجاعها الى اصحابها ومحاسبة المتورطين في هذه الجرائم العقارية والاقتصادية، واعادة النظر في الهيئات المكلفة بالإشراف على هذه الاراضي، وتوفير اطار قانوني ديمقراطي لتنظيم السلاليين عبر القطع مع آلية التعيين لفائدة انتخاب اعضاء المجالس النيابية والغاء مؤسستي "مجلس الوصاية المركزي والاقليمي"، واقرار دعم موجه للمنتجين المحليين كمكافأة شغل لكل مزارع على غرار ما هو معمول به بألمانيا بالإضافة لمبالغ لحماية البيئة ودعم زراعي ومالي حيث يشكل الدعم الزراعي بهذا البلد حوالي 40 في المائة من أرباح المزارعين، وذلك حماية للتراث الريفي المغربي وللفلاح ومقومات وجوده على ارضه من أجل الاستمرار في انتاج الغذاء الصحي الموجه للسوق الداخلية عوض اغراقها بمنتجات زراعية مدعمة بهندسة تكنولوجية مضرة بالبشر ومشبعة بمبيدات مدمرة لكل أشكال الحياة على هذه الأرض.

ستة أشهر على مجزرة الخرطوم والعدالة مازالت بعيدة المنال

عن برافان كونكارني، 07 دجنبر 2019 (peoples dispatch)
نقله للعربية هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي.

نظم الآلاف من السودانيين/ات مسيرة حاشدة يوم الرابع من دجنبر الجاري، مطالبين/ات بالعدالة لعائلات أكثر من 120 شهيدا/ة الذين تم اغتيالهم من طرف قوات الميليشيا في الثالث من يونيو بالخرطوم.

بحلول الثالث من دجنبر تكون قد مرت ستة أشهر على المجزرة الرهيبة بالخرطوم، التي سقط على إثرها أكثر من 120 شهيدا على يد المليشيات المدعومة من طرف الطغمة الحاكمة. وبينما تدار الآن السودان من طرف الحكومة الإنتقالية التي تضم تمثيلية مدنية، إلا أن عائلات الشهداء مازالت لم تحقق لها العدالة بعد. ففي الثالث من دجنبر الحالي، نظم الآلاف من السودانيين/ات مسيرة حاشدة للمطالبة بمحاكمة المسؤولين عن هذه المجزرة، مطالبين باعتبارها جريمة في حق الإنسانية.

الإحتجاجات تم تنظيمها بالخرطوم، وشمال الخرطوم وبالمدينة المجاورة لأم درمان، تحت لواء "عائلات شهداء الثورة"، ورفع المحتجون/ات أعلام السودان وصور الشهداء الذين سقطوا في ذلك اليوم الفظيع. وبالخرطوم، انطلقت المسيرة من منزل أحد الشهداء متوجهة صوب الساحة التي شهدت المجزرة.

لجان المقاومة منظمة على مستوى الأحياء الشعبية، مدعومة من طرف الحزب الشيوعي السوداني، وتجمع المهنيين السودانيين، الذي قاد الثورة منذ دجنبر 2018.

المحتجون/ات عبروا عن استيائهم وامتعاضهم من لجنة التحقيق التي تم تشكيلها من طرف الحكومة الإنتقالية، إذ أن الحكومة الإنتقالية تضم أعضاء سابقين في الطغمة العسكرية، والذين يتشاركون السلطة مع مدنيين تم اقتراحهم من طرف قوى الحرية والتغيير، الذي يشكل بدوره ائتلافا يضم قوى يسارية ووسطية معارضة تعبر عن حركة الإحتجاج التي أسقطت نظام عمر البشير في أبريل 2019، لتواصل قوى الحرية والتغيير حملاتها التحريضية ضد الطغمة العسكرية التي اغتصبت السلطة.

هذا وقد تم تشكيل الحكومة الإنتقالية بغشت 2019، حيث أن جميع الوزراء تم اختيارهم من طرف قوى الحرية والتغيير باستثناء وزراء الدفاع والداخلية الذين تم اختيارهم من طرف العسكر والشرطة، بينما يضم المجلس السيادي، الذي يعتبر أعلى هيئة في البلاد، عددا متساويا بين الذين تم اختيارهم من طرف قوى الحرية والتغيير والذين تم اختيارهم من طرف الطغمة العسكرية.

رئيس الوزراء، الذي تمت تسميته من طرف قوى الحرية والتغيير، أعلن في شتنبر الماضي عن تشكيل لجنة التحقيق في مجزرة الثالث من يونيو، كما حدد أسماء أعضائها بنهاية شهرأكتوبر. وعلى أية حال، فإن المحتجين يطالبون بتشكيل لجنة تحقيق جديدة، بحيث تضم تمثيلية عن عائلات الشهداء. كما يطالبون أيضا بتشكيل محكمة خاصة تترأسها رئيسة القضاة بالسودان، لمحاكمة المسؤولين عن الإعداد والتخطيط والتنفيذ، ليس للمسؤولين عن مجزرة الثالث من يونيو فقط، بل جميع الإغتيالات التي ارتكبت في حق الثوار طيلة جميع أطوار الثورة السودانية.

وقالت العديد من المنابر الإعلامية السودانية بأن قوات الشرطة والجيش منعت المحتجين من الوصول إلى القصر الرئاسي، ومبنى مجلس الوزراء السوداني، بينما تم رفع مذكرة المطالب إلى مجلس الوزراء والمجلس السيادي والسلطة القضائية.

تضارب المصالح

المجلس السيادي، الذي يترأسه رئيس البلاد للأسبوع الواحد والعشرين من أصل مرحلة انتقالية مدتها 39 أسبوع، هذا المجلس يترأسه الجنرال عبد الفتاح البرهان، الذي يقود الطغمة العسكرية، والذي تم اتهامه بشكل متكرر من طرف عائلات الشهداء بأنه واحد من بين المسؤولين عن إصدار الأوامر بارتكاب المجزرة.

ومن بين هؤلاء الذين تمت تسميتهم من طرف العسكرلعضوية المجلس السيادي، يوجد الجنرال محمد حمدان دقلو حميدتي، نائب الرئيس السوداني، والذي يقود أيضا قوات الدعم السريع التي ارتكبت مجزرة الثالث من يونيو، هذا وتعتبر هذه القوات إحدى المليشيات التي تشتغل خارج القوات المسلحة النظامية، كما تتألف من مقاتلي الجنجويد التي تم توظيفها من طرف نظام البشير في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بإقليم بدارفور.

في الثالث من يونيو، قامت قوات الدعم السريع، بعد أن أغلقت جميع المخارج، بفتح النار الحي على المتظاهرين الذين كانوا معتصمين أمام مقر قيادة القوات المسلحة السودانية بالخرطوم. مع استخدام واسع للعنف العشوائي، مما أدى إلى سقود أكثر من 120 شهيدا وإصابة أكثر من 700 منهم. كما تم الهجوم على المصابين داخل المستشفيات، بل وامتدت ملابسات هذه الجريمة إلى مستوى إغلاق المستشفيات من طرف قوات الدعم السريع لمنع تقديم الإسعافات للمصابين في المجزرة.

كما تم العثور على العديد من الجثث يوما بعد المجزرة، بعد أن تم إلقاؤها في نهر النيل، كما تم اغتصاب الآلاف من الأطفال والفتيات والنساء.

كما تم فض الإعتصام الذي تم تنظيمه لأشهر طويلة، وقامت أيضا قوات الدعم السريع باحتلال الشوارع لمدة تجاوزتالأسبوع، وترهيب أي شخصر يحاول المجازفة بالخروج إلى الشارع خلال هذه المرحلة. وعمليا تم وضع جميع سكان العاصمة الخرطوم تحت حجز واسع النطاق.

وفي تقرير صدر الشهر الماضي عن هيومن رايتس ووتش، أشارت المنظمة الحقوقية الدولية المذكورة إلى أنه تم تعريض المتظاهرين "للقدح العنصري، الشتم، حلق الشعر، اعتداءات جنسية،

الاغتصاب الجماعي، والتبول على المتظاهرين"، طيلة هذه الفترة، كما أورد التقرير المذكور إلى "تعمد إلحاق الأذى الجسدي والنفسي والحاط بالكرامة" بالمتظاهرين/ات.

وبالرغم من هذه الفضائع، استعادت الحركة الثورية زخمها النضالي خلال أسابيع، وأرغمت العسكر على القبول بحكومة انتقالية يهيمن عليها المدنيون. وبالرغم من المحاولة الخطيرة التي تم القيام بها من طرف بعض القوى المشكلة لتحالف قوى الحرية والتغيير، خصوصا خلال مرحلة المفاوضات مع الطغمة العسكرية، إلا أن الإتفاق الذي تم التوصل إليه أقر بتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكر في المجلس السيادي.

هذا وقد تضاعفت الإتهامات الموجهة للطغمة العسكرية، من خلال تقرير هيومن رايتس ووتش، الذي تم بناؤه على بحث ميداني بالخرطوم طيلة الفترة الممتدة بين 28 يوليوز و 11 غشت، ومقابلات تم إجراؤها مع أكثر من 60 شخصا بالخرطوم وأم درمان شملت عائلات الشهداء، ونشطاء، وفعاليات المجتمع المدني، ومقدمي الخدمات الطبية.

وهناك العديد من الأدلة التي تشير إلى أن هجوم الثالث من يونيو تم التخطيط له بشكل مسبق. وحسب التقرير، فإنه يقدر أن عدد العناصر القمعية التي تم توظيفها في العملية ضد الإعتصام تقدر بالآلاف، وهو ما يشير إلى أن العملية تم تقريرها والتخطيط لها من طرف جهات رسمية.

الحصانة للمتهمين الرئيسيين

وبالرغم من توافر الأدلة التي تدين حميدتي والطغمة العسكرية، فإنه ما يزال عضوا في أعلى هيئة في الحكومة الإنتقالية التي شكلت لجنة التحقيق. وفي الواقع فإن جميع أعضاء المجلس السيادي يحضون بالحصانة، حسب الإتفاق الذي تم التوصل بموجبه لتشكيل الحكومة الإنتقالية.

هذه الحصانة التي يمكن رفعها من طرف المجلس التشريعي حصرا، والذي كان يفترض أن يتم تشكيله خلال 90 يوما بعد تشكيل المجلس السيادي، حيث أن 67 بالمائة من أعضاء/وات المجلس السيادي سيتم اختيارهم/ن من طرف قوى الحرية والتغيير، بينما يتم تقاسم 33 بالمائة المتبقية من المقاعد بين الأحزاب السياسية باستثناء تلك التي كانت جزء من نظام البشير.

وحسب البرنامج المقرر فإنه كان يفترض أن يتم تشكيل المجلس التشريعي بتاريخ 20 نونبر الماضي، لكن تحت ضغط الأعضاء العسكريين بالمجلس السيادي، فإن الحكومة الإنتقالية كانت تسحب نفسها من هذه العملية، كما تم التذرع بأنه يمكن تشكيل المجلس بإنهاء المفاوضات مع الحركات المسلحة، وتوقيع اتفاق السلام.

في نفس الآن، فإن الحوار من أجل السلام الذي يتم تنظيمه بجوبا عاصمة جنوب السودان، فإنه من المتوقع أن تتواصل بحلول العاشر من دجنبر الحالي بعد أن كانت قد رفعت المحادثات لمنح الأطراف مهلة للتشاور، كما قام منتدبون عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال بزيارة الخرطوم في الثاني من دجنبر الجاري. وقد صرح نائب رئيس الحركة "لقد جئنا من أجل تحقيق السلام، [و]..تأسيس علاقة شراكة جديدة مع السلطات الإنتقالية التي يمثلها المجلس السيادي ومجلس الوزراء".

وفي ظل هذا المسار من أجل تحقيق العدالة لعائلات الشهداء إلا أن فلول العسكر والنظام القديم ما زالت تعرقل هذا المسار، وهو ما يؤكد أن طريق الثورة مازال طويلا وشاقا.

حراسة السيارات بصيغة المؤنث

في إطار تواصل النهج الديمقراطي مع كادحات وكادحي هذا الوطن، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي إجراء حوار ينتمي إلى طينة من النساء اللواتي اضطرتهن الظروف إلى مزاولة مهنة ظلت لسنوات لصيقة بالرجال وهي حراسة السيارات. هذا القطاع غير المهيكل الذي تعمه الفوضى ولا يسوده أي تنظيم.

هل يمكن أن تقدمي نفسك لقراء جريدة النهج الديمقراطي؟

أنا فاطمة معيطو من مواليد 1979 بدكالة متزوجة وأم لأربعة أطفال أسكن بدوار اولاد بناصر الشرقية بتمارة بحي صفيحي مدة 15 سنة.

لماذا اخترت هذه المهنة؟

لم اخترها بل اضطررت لمزاولتها بسبب ظروفي المادية وبسبب الفقر والحاجة، من أجل إعالة أسرتي وأبنائي، زوجي مريض به عاهة مستدامة لا يقدر على الحركة. قبل اختياري لهذه المهنة كنت أزاول مهنا أخرى مختلفة ومتنوعة، كخادمة في البيوت، وكبائعة متجولة، وكبائعة لوجبات خفيفة بمعية زوجي قبل مرضه، ونظرا لعلاقاتي الجيدة مع الزبناء الذين يأتون للسوق الذي كنت أتردد عليه لبيع الأكياس البلاستيكية، اضطررت لحراسة سياراتهم والاعتناء بها.

هل تتوفرين على رخصة للحراسة؟

كيف لي أن أحصل عليها ونحن نجد صعوبة في الحصول على شواهد إدارية للحصول على البطاقة الوطنية ما بالك عن الرخصة التي تتطلب وثائق متعددة .

هل يمكن لك أن تصفي لنا بعض معاناتك اليومية مع مالكي السيارات؟

في الحقيقة اكتسبت علاقات جيدة مع الوافدين إلى السوق يزودونني بقدر من المال وهناك من لا يدفع لي شيئا ويعدني بأن يدفع في المرة القادمة، وهناك من أساعده على حمل القفة حتى السيارة، وفي الحقيقة أتلقى هذه العلاوات حتى من النساء والرجال الوافدين إلى السوق والذين لا يملكون سيارات، وقليل جدا من يرفض إعطائي علاوة الحراسة.

ما الفرق بين عمل الحارسة بالليل والحراسة بالنهار؟

أفضل الحراسة نهارا لأنها أكثر أمانا من الليل، خاصة أن المنطقة بالليل تعرف حالات اعتداءات خطيرة، من السطو وحاملي السلاح الأبيض أو ما يعرف بالسيوف،... ولأني أم لأربعة أطفال لا يمكنني أن أتركهم لوحدهم، خاصة أننا في الأحياء الصفيحية يصعب علينا كنساء وأطفال التجول أو الخروج بعد الساعة الثامنة ليلا لما للأمر من مخاطرة.

هل فكرت في التواصل بنساء أخريات حارسات لتنظيم أنفسكن ؟

لم تخطر الفكرة ببالي على مستوى التنظيم لأني دائما أبحث عن من هو أحسن مني، بعض جاراتي يمارسن نفس المهنة ويشتغلن ليلا لكن في أحياء راقية كحي الرياض واكدال أي في مناطق يتوفر فيها الأمن.

ما هي مطالبكن كنساء؟

مطلبي أن توفر لنا الدولة سكنا لائقا، لأننا نعاني في الأحياء الصفيحية من قساوة البرد وخاصة عندما تكون الأمطار غزيرة، ونفس المعاناة في فصل الصيف حيث يشتد الحر، وأن تضمن لنا عملا محترما تكون فيه حماية اجتماعية نضمن فيها التعويضات العائلية والتعويض عن المرض والتقاعد،...

لماذا لا ينتفض الأمريكيون كغيرهم من المنهوبين؟ 2/2

× بقلم: ميديا بنجامين ونيكولاس دافيس، تعريب وإعداد: عروة درويش،عن مجلة كنعان

الإعلام الأمريكي والاستغفال

إنّ نظام الإعلام المملوك للشركات فريد من نوعه، سواء من حيث عائديته الصارمة للشركات أو من ناحية تغطيته الإخبارية المحدودة التي يتم تقليصها وتضييق مداها بشكل منهجي. تعكس تقاريرها الاقتصادية مصالح مُعلنيها ومالكيها من الشركات، وتقاريرها المحلية ونقاشاتها مؤطرة بشكل صارم ومحدودة بالخطاب السائد للقادة الديمقراطيين والجمهوريين. وأمّا التغطية السياسية الخارجية الضحلة فيمليها- على وسائل الإعلام- خطاب وزارة الخارجية والبنتاغون.

يلفّ نظام الإعلام المغلق الجماهير في شرنقة من الأساطير الخرافية والكلمات الملطفة والدعاية التي تترك الجمهور الأمريكي جاهلاً بشكل استثنائي في بلده والعالم الذي يعيش فيه. ومن جديد، حتّى المنظمات التي تُحابي النخب وتنشر أجندتها تضع الولايات المتحدة في أدنى التصنيفات. فوفقاً لتقرير منظمة «مراسلين بلا حدود» عن حرية الصحافة والصادر عام 2018، تقبع الولايات المتحدة في المركز 48 في مؤشر حرية الصحافة، لتجعل الولايات المتحدة من جديد دولة خارجة بشكل استثنائي عن مجموعة الدول الثرية والمتقدمة، حيث تسبقها رومانيا وتتلوها السنغال.

يقول البعض، بأنّ الناس بإمكانهم البحث عن الحقيقة عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة النفاق الشركاتي، لكنّ الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يشكلان بحد ذاتهما إرباكاً وإلهاء. يقضي الناس ساعات لا حصر لها على فيسبوك وتويتر وإنستغرام وغيرها من المنصات ليعبروا عن غضبهم وإحباطهم دون أن يتكبدوا عناء مغادرة مقاعدهم للقيام بشيء حقيقي- باستثناء ربما التوقيع على عريضة ما. لكنّ حركة «النقر على الشاشة» لن تغيّر العالم. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الإرباك اللانهائي الذي تشكله هوليود وألعاب الفيديو والرياضة والنزعة الاستهلاكية والإرهاق المتأتي عن القيام بعدّة وظائف للبقاء على قيد الحياة.

منتج طبيعي

إنّ السلبية الأمريكية الناجمة عن كلّ هذا ليست أمراً غريباً متصلاً بالثقافة الأمريكية، بل هي منتج مقصود لشبكة تعززها بشكل تبادلي النظم الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي تبقي الرأي العام الأمريكي في حالة حيرة وإرباك، فتبقي الأمريكيين مشتتين ومقتنعين بأنّهم عاجزون لا حيلة لهم.

إذاً، كيف السبيل أمام الأمريكيين كي يتحرروا من هذا الدور المناط بهم كمشاهدين سلبيين ومشجعين فاقدي العقل لطبقة حاكمة فاسدة تضحك بأعلى صوتها على طول الطريق إلى المصارف وفي قاعات السلطة، لأنّها تستحوذ على المزيد من الثروة والسطوة وتركزهما في يدها أكثر من أيّ وقت مضى؟

قلّة فقط قبل عام 2019 من استطاعوا التنبؤ بأنّها ستكون سنة للانتفاضات العالمية ضدّ الأنظمة السياسية والاقتصادية النيوليبرالية التي استعمرت العالم منذ أربعين عاماً. قلّة فقط من استطاعوا التنبؤ بانطلاق انتفاضات في تشيلي والعراق والجزائر، لكنّ الانتفاضات الشعبية لها وسائلها لتربك سكونية التوقعات التقليدية.

وفي حين أنّ هذه التظاهرات تبدو عفوية في كلّ دولة حيث الناس العاديون انتفضوا في 2019، فعلينا أن نعلم بأنّ هناك أشخاصاً واعين سياسياً في كلّ واحدة من هذه الدول يعملون منذ سنوات لبناء حركات تتمكن في نهاية المطاف أن تنزل هذا العدد الهائل من الناس إلى الشوارع

المحفزات لكلّ واحدة من هذه الانتفاضات كانت مفاجئة. بدأت الانتفاضة في تشيلي بعد الزيادة على رسوم مترو الأنفاق. وكانت الشعلة التي أنزلت الجماهير في لبنان إلى الشوارع هي مقترح بفرض ضريبة على واتساب وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي. وأثارت الزيادات في الضريبة على الوقود احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا، في حين أنّ إنهاء إعانات الوقود كان هو العامل المساعد في الحثّ على التحرك في كلّ من الإكوادور والسودان.

العنصر المشترك في جميع هذه الحركات هو غضب الناس العاديين من الأنظمة والقوانين التي تفضّل الفاسدين والقلّة المالية والأثرياء الحاكمين على حساب حياة هؤلاء الناس العاديين. في كلّ واحدة من هذه الدول كان المحفز هو الشعرة التي قصمت ظهر البعير، لكن ما إن نزل الناس إلى الشوارع حتّى تحولت التظاهرات بسرعة إلى انتفاضة أكثر عموماً تطالب باستقالة القادة والحكومات.

لديهم السلاح ولدينا الجماهير

لم يؤدِّ قمع الدولة للمتظاهرين والعنف المستخدم ضدهم سوى إلى إذكاء نار المطالب الشعبية نحو المزيد من التغيير الجوهري، ليبقى الملايين والملايين من المتظاهرين في دولة تلو أخرى ملتزمين بالتظاهر السلمي واللاعنف- وذلك في تناقض حادّ مع العنف المستشري الذي أحدثه الانقلابَ اليميني في بوليفيا.

وفي حين أنّ هذه التظاهرات تبدو عفوية في كل دولة حيث الناس العاديون انتفضوا في 2019، فعلينا أن نعلم بأنّ هناك أشخاصاً واعين سياسياً في كلّ واحدة من هذه الدول يعملون منذ سنوات لبناء حركات تتمكن في نهاية المطاف أن تنزل هذا العدد الهائل من الناس إلى الشوارع لتتصدر عناوين الأخبار.

أجرت باحثة العلوم السياسية الأمريكية إيريكا تشينوث بحثاً في تاريخ حركات التظاهر اللاعنفية، ووجدت بأنّه متى انخرطت نسبة 3،5% من الجماهير في التظاهر ونزلت إلى الشارع للمطالبة بتغييرات سياسية، لم تكن الحكومات قادرة على مقاومة هذه المطالب. ووفقاً للبيانات الصادرة عن «الشفافية الدولية»، فإنّ عدد الأمريكيين الذين يرون بأنّ الحل يكمن في «إجراءات مباشرة» تشمل التظاهر في الشارع كترياق للنظام السياسي الفاسد قد ارتفع من 17% إلى 25% أثناء وجود ترامب في المكتب الرئاسي، وهذه النسبة تتخطى بكثير تقديرات تشينوث عن نسبة الـ 3،5%. اليوم لم يتبقَ سوى 28% ممّن يؤمنون بأنّ «التصويت لصالح مرشح نظيف» هو الحل. لذا ربّما علينا الآن أن ننتظر المحفّز الصحيح ليحدث فيضرب على وتر الجمَاهير الأمريكية وينزلها إلى الشارع.

في الواقع إنّ نشاط التقدميين سياسياً يزعج بالفعل مؤسسات الحال القائم النيوليبرالية الأمريكية التي تشعر بالتهديد. فلولا نشاط هذه الحركات والأشخاص التي تضم آلاف الأمريكيين، لبقي بيرني ساندرز مجرّد سيناتور مغمور من فيرمونت، تتجاهله عن قصد وتصميم وسائل الإعلام الشركاتي والحزب الديمقراطي. إنّ حملة ساندرز التي نجحت في الوصول إلى مساحات واسعة النطاق في 2016 قد دفعت جيلاً جديداً من السياسيين الأمريكيين للإلتزام بسياسات حقيقية لحل المشاكل بدلاً عن الأجندات الفاسدة للسياسيين النيوليبراليين أمثال ترامب وبايدن.

لا يمكن لأحد أن يتنبأ بشكل محدد بالمحفز الذي سيطلق زناد الحركة الجماهيرية في الولايات المتحدة على غرار ما حصل في مناطق متفرقة من العالم، لكن مع قيام المزيد والمزيد من الأمريكيين- وخاصة الشباب- بالمطالبة ببدائل لنظام لا يلبي احتياجاتهم ولا يخدمهم، فالميل نحو الحركات الثورية يمكن الشعور به في كلّ مكان. علينا فقط أن نستمر في إطلاق الشرارة حتّى تشتعل النيران.

"الراب" فن الاحتجاج وملامسة معاناة الشعب

–الجزء الأول –

أمين لقبابي

"الراب" كلمة بسيطة لكن لديها دلالة كبيرة، تدور بشكل أساسي حول معاناة وهموم الشباب من فقر وبطالة وتهميش، منذ القديم كان جمهورها من الشباب ولكن في عصرنا الحالي الكبير قبل الصغير يستمع لأغاني «الراب» ويشاهدها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تاريخ الراب

قبل الحديث عن تاريخ «الراب» يجب شرح كلمة الراب. فالراب (كما يُعرف أيضاً باسم الرايمينج أو السبيتنج) هو نوع من أنواع الغناء وأحد فروع ثقافة الهيب هوب الرئيسية. «الراب» هو التحدث وترديد الأغنية بقافية معينة، وهو أيضا تسليم القوافي والتلاعب بالألفاظ حتى تتماشى مع القافية دون الالتزام بلحن معين. انتشر في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينات في حي برونكس، ولاية نيويورك على أيدي الأمريكيين الأفارقة، كما أنتشر عالمياً منذ بداية التسعينات.

موسيقى «الراب» هي عنصر أساسي في الهيب هوب، ولكن هذه الظاهرة كانت موجودة قبل ثقافة الهيب هوب بعقود. يمكن إلقاء «الراب» بوجود الإيقاع أو بدونه وهو ما يعرف بالفري ستايل Free Style . وبشكل عام فإن صوت المغني أو المغنية ليس هو المعيار وإنما نبضات الموسيقى نفسها وكلمات الأغنية.

من حيث الأسلوب : فإن «الراب» يقع في منطقة رمادية بين الكلام والشعر والنثر والغناء. استخدمت الكلمة في اللغة الإنجليزية البريطانية بمعنى "يقول" منذ القرن الثامن عشر. كلمة RAP هي اختصار لجملة "Rhythm And Poetry" والجمله تعني "الإيقاع والشعر" حيث أن الكلمة كانت جزء من لغة الأمريكيين الأفارقة منذ الستينات.

لماذا موسيقى "الراب" ؟

هذا السؤال ذو أبعاد كثيرة، لماذا اخترت أنا هذه الموسيقى أولا؟ لأنها الموسيقى الأكثر انتشارا في أوساط الشباب حاليا، نرى الكثيرين ممن كانوا يملكون قنوات ترفيهية وكوميدية على اليوتوب يتجهون إلى "الراب"، الكثير من الشباب اليوم يطمح لكي يسجل أغنية "راب"، تنافس بين الأحياء، بين الشباب، ونقاشات مطولة بين المعجبين حول الأغاني والكلمات والأداء و"الكليبات".

سيبقى "الراب" فوضى جميلة ولوحة فنية تعبر عنا، عن آلامنا وأحلامنا، أفضل من أكثر القصائد جمالا وبلاغة.

قد ينظر البعض إلى كل هذا على أنه زيغ وانحراف ومضيعة للوقت، خاصة أن معظم روادها يكتسون طابع عصابات شوارع، وجزء كبير من الأغاني لا تتحدث سوى عن المخدرات والبؤس وجميع أنواع الانحرافات. لكن ماذا لو كانت هذه هي الحقيقة؟ لماذا نختار أن نغمض أعيننا عنها؟ وإن كانت هذه هي طريقتهم في التعبير؟ لمَ نحاول تكميم أفواههم؟ فالموسيقى في نهاية المطاف لم تكن يوما هي السبب في الأزمة الاقتصادية أو التدهور الثقافي. صحيح أن إدمان هذه النقاشات والمتابعة الدائمة سيزجّ بك في حلقة مفرغة ومخدرة، تماما كإدمان مباريات كرة القدم أو فضائح الجرائد التافهة الخسيسة، وأحاديث القيل والقال! ولكن بالرغم من كل هذا أرى في موسيقى "الراب" وسيلة تعبير جديدة، يتكلم بها الجيل، يتواصلون بها، يجدون أنفسهم يتبناها شبابنا للتعبير عن الظلم الاجتماعي، وغياب العدل وتسلط الحكومات وغيرها من المواضيع التي تؤرقهم وتعمّق إحساسهم بالقهر والتهميش، كما نلحظ أن تكاليف تسجيل وإنتاج الأغنية منخفضة. وتعلم هذا الفن لا يحتاج إلى صوت جميل ولا إلى موهبة في غالب الأحيان، مقارنة مع ما تحتاجه الأنماط الأخرى من مهارات متعددة في العديد من الآلات الموسيقية والصوت العذب، وهذه العناصر ساعدت كثيرا على انتشار أغاني "الراب" أيضا.

في الكلمات، في اللحن وفي نبرة الصوت. على تردد واحد يبحثون عمن يعبر عنهم أكثر، تماما كما كان أجدادنا يحققون أنفسهم عبر الشعر والقصائد ويتنافسون فيها أيما تنافس. ثم لماذا يختار الشباب موسيقى "الراب" خصيصا؟ سواء كان متابعا أو مغنيا؟

هنا وجب علينا أن نربط ظاهرة انتشار هذا النمط الموسيقي عندنا بأصوله وظروف ولادته أصلا، إذ برز في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات في أوساط السود في أمريكا ضمن ثقافة "الهيب هوب" كنوع من التعبير ضد العنصرية والظلم الاجتماعي الممارس عليهم من قبَل البيض، والآن

ومن جهة أخرى، فإن الإيقاع الحديث والسريع والحيوي لموسيقى "الراب"، يتلاءم أكثر مع نمط الحياة الحديث والحالة الشعورية التي يدخل فيها الإنسان مع عصر السرعة والتناقضات. كما أن موسيقى "الراب" تعني "الحرية" بطريقة أو بأخرى، تلك الحرية التامة التي يراها كاتب الكلمات في الصياغة، فبين الكلمات الدارجة في اللغة المحلية والعربية الفصحى والإنجليزية والفرنسية، وحتى كلمات مختلقة أحيانا أو أي لغة يمكنها أن تخطر على بالك، يمكن للفنان أن يصوغ بها كلمات أغنيته. قد يرى الكثيرون في هذا مجرد فوضى عارمة، أولئك الأكاديميون المثاليون المهووسون بعالم المثل الذي يعيشونه في خيالاتهم، لكنْ رغم أنوفهم سيبقى "الراب" فوضى جميلة ولوحة فنية تعبر عنا، عن آلامنا وأحلامنا أفضل من أكثر القصائد جمالا وبلاغة. وفي الأخير ما فائدة استخدام لغة موحدة إن كنا لا نستطيع التواصل بها؟ إن كنا لا نفهم بعضنا البعض باستخدامها؟ والحقيقة هي أننا نعيش الفوضى، ولا يمكن أن نعبر على الفوضى إلا بالفوضى.

الاقتصاد هو الأساس... الباقي للاستئناس

اليوم زرت بلدة تسمى شيروكي، بولاية كارولينا الشمالية، خصصت لسكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر)، بعد اقتلاعهم من أراضيهم سنة 1838 كما جاء في الصورة المرافقة.

بالمناسبة لابد من التذكير بأن العديد يجهلون أن الولايات المتحدة تتشكل، إضافة إلى "الولايات"، من عشرات "الدول-المحميات" المسيرة ذاتيا من طرف "حكومات" تتعامل مع الحكومة الفيدرالية... هذه الدول في ضمن حدودها الخاصة تسيرها قوانينها الداخلية بجانب قانون فيدرالي يدعي الحفاظ على "الخصوصيات الاثنوثقافية" للسكان الأصليين، المراد منه:

– حصر المستوى الصناعي والثقافي للسكان الأصليين في المستويات التي وصلتها قبل اكتشاف أمريكا من طرف الأوروبيين؛

– جعل السكان الأصليين مفصولين عن بعضهم البعض لكي لا يشكلوا قوة ضغط تمكنهم من المطالبة بحقوقهم التاريخية؛

– منع الاختلاط مع الأجناس الأخرى التي هاجرت إلى أمريكا الشمالية والحد من النمو الديمغرافي. عدد السكان الأصليين بأمريكا الشمالية في نهاية القرن 15 يقدر ب 5 ملايين وعددهم اليوم موزعين على "الدول-المحميات ذات الاستقلال الذاتي" لا يتجاوز 6 ملايين.

دخلت لبعض المتاجر بشيروكي للتعرف على المنتوجات المقدمة وكم تفاجأت لما وجدت أن "صناعتهم" تشبه إلى حد بعيد ما نسميه عندنا بالمغرب "الصناعة التقليدية"، التي تشكل في الواقع الملموس الصناعة الوحيدة التي نتوفر عليها لكون نمونا وإنتاجنا الصناعي والثقافي توقف بدوره منذ اكتشاف الممر التجاري رأس الرجاء الصالح من طرف الأوربيين سنة 1492، ما ساهم في انحباس التجارة عبر الصحراء وفي البحر المتوسط، وزاد من تعمق تخلفنا الاستعمار (الرأسمالية الامبريالية) منذ سنة 1830

يظهر أن المستوى الصناعي والثقافي للشعوب فوق الكرة الأرضية كان متشابها إلى حدود القرن 14، وبدأ التفاوت بين الأقطار والشعوب يتنامى مع ظهور البورجوازية بأوربا ووصل ذروته في نهاية القرن التاسع عشر، حيث تحولت الرأسمالية إلى امبريالية، التي لا يمكنها أن تستمر في التراكم دون التبادل اللامتكافيء، ما يتطلب من الدول الرأسمالية المتقدمة توقيف النمو الاقتصادي والثقافي للشعوب الأخرى ووضعها تحت سيطرة أنظمة استبدادية عميلة على شكل "الدول-المحمية"(التي تحدثنا عنها) بالولايات المتحدة، والتي يتحكم في "تسييرها الذاتي" مافيات غالبا ما يكون فيها "التداول على الحكم " وراثيا، هذه المافيات التي تغتني بالضرائب المحصلة من كازينوهات لعب القمار التي يمنع بناؤها خارج "الدول-المحميات" التي يتعاطى أكثر من 20 بالمائة من شبابها للكحول والمخدرات ...

الحسين لعنايت

"في مواصفات المتعلم المختلف"

نورالدين موعابيد

بالأمس القريب أنهيت خمسا وعشرين سنة قضيتها في الإشراف التربوي (التعليم الثانوي بسلكيه) وأنا أترقب تفعيل أحد المفاهيم التربوية المركبة، تفعيلا جنينيا، هو "تربية الإبداع"، لذلك أفتح نافذة أخرى أحاول منها الإشراف على المفهوم المذكور سندي تعريفDeleuze ، وصديقه Guattari الفلسفة بأنها: "إبداع المفاهيم"، بل إن غيرهما ميز "المفهوم"، و"الأفهوم". وبما أن للموضوع راهنيته، وحجيته، فإنني سألامس مواصفات المتعلم المختلف.

– المتعلم الموجب: ينخرط في عقد شفاف، يخترق آفاق التعلمات الخاصة بملاءمة مقاطع المقروء باعتبار محورية بناء تلك التعلمات من قبل أطراف العقد، بالإضافة إلى أنه يستجيب للتساؤلات التي تجتذبه وتخطب وده، حتى إذا اطمأن، راح "يغازل" اكتشافات ممنهجة، حبلى بما ييسر الاستيعاب، و يدمج مداخل مكيفة حسب الإشكالات..

– المتعلم المبدع: المنشد إلى التنقير عن الإجابات الأصيلة، الشخصية في محاورته المخيال والتأمل عسى أن تتأتى الحلول؛ فيجرب ظواهر، يقترح بدائل متعددة الأطياف.. إن لم أقل إنه يدهش، ويغرب، فيغري و يغوي منزاحا عن المسخ والنسخ (إعادة الإنتاج).. والظاهر أن هذا الإبداع محفوف بالمجازفة والمخاطرة البعيدتين البعد كله عن التهور والرعونة..

– المتعلم الفاعل : هو ذلك الذي يبرهن، يحول، يعيد كتابة نص، أو يصوغ مصادر معلومية، مختلفة، بكرا بترسيماتها، وجداولها، وخطاطاتها غير المسبوقة، المنظمة، والمبنينة مستقويا بفنون القول، والأنماط اللغوية المتاحة، متموقعا -غالبا- في وضعيات بحث مقارن، متأمل وبخاصة حين يتجاوز الفهم والتفسير إلى التقويم والنقد..

– المتعلم الباحث: هو محموم، مهموم بأنسب الأجوبة عما يصوغ من أسئلة (مطالب، مباحث، تعليمات أنشطة... (، من محصناته مهارة التوثيق savoir se documenter، ديدنه، ونبراسه "الموضوعية"، على الرغم من نسبيتها. وأحيانا يلوذ ببحوث مركبة أو أكثر تركيبية، عبر مواضيع دراسة، مقترحة.. وهو ما يمثل انفتاحا رحبا "يقتنص" الوثائق من مظانها الرئيسة.. والمندوحة له عن أن يؤمن بعض "الميتودولوجيا"..

– المتعلم المستقل : يفيد من استقلالية متدرجة ومتنامية ولاسيما إن نحن آمنا بأن المعرفة منذ Bachelard تبنى ولا تعطى في إطار الأبستمولوجيا التشييدية. بله خصائص أخرى من مثل البنينة والتساوق، الانفعال، الثقافة.. ويرى أكثر من باحث أننا غالبا ما لا نقتنع إلا بالأخطاء التي تكتشفها ذواتنا.. وفي الذاكرة الفلسفية أن سقراط بنى صرح دروسه على المقولة التي قرأها في معبد "دلف": ((اعرف نفسك))، connais toi، toi-même ، ألم تقل": Maria Montessori شد أزري حتى أنجز وحدي؟" ،"Aide moi à faire seul"

– المتعلم الواعي: إن المواصفات السابقة، لتقدره على مهارة التمييز، ومهارة التحييد في سعيه إلى تفعيل مشروعه الشخصي (الذاتي)، بعد أن يتمثل الفرق بين: "اعتقد معرفة.." و "أعرف"، وقل القول نفسه بالنسبة إلى البون الشاسع بين: "يقول النص"، و"يريد النص أن يقول.."، ومن ثمة يغدو حجاجه احتجاجا، مطبعا تعاقده والثقافة المتسائلة، الناقدة، عوض الثقافة المتقبلة، المهادنة، الخانعة الخاضعة...

– المتعلم الممارس: تؤكد الفلسفات التقدمية جدوى الممارسة في تأسيس "الأنا البيداغوجية"، وقد استلهمت هذا المفصل من جوهر الماركسية اللينينية، من شعارها الثر: "من كل حسب طاقته، لكل حسب عمله.." يقول "النفري": "لا أراك، حتى أراك تعمل."، ويجترح john dewey مفهوم learning by doing : بمثل هذه الآليات يمكن أن نتخيل "مدرسة الفرح (البهجة)" و"مدرسة المستقبل"، كما ندافع عنهما ملتحمتين بالمدرسة العمومية، التي يحاول التوجه الرسمي الإجهاز على ما تبقى منها. ولا جرم أن المشروع الشخصي ركن من أركان مشاريع أخرى، متجادلة، متحاورة في صدرها: المشروع المجتمعي الحداثي، الديمقراطي، المشروع التربوي، مشروع المؤسسة، مشروع الفصل (القسم، الصف..)، وفي ذيلها المشروع الشخصي، المشار إليه.

– المتعلم المتفلسف:إن "بهجة الوجود"،وقشدة الحياة بالنسبة إلى مرحلة الطفل الودود ،التي هي ولود لتعترف بما دعاه:Lévine "التحاور الداخلي"،المؤازر بنسيج علاقيً يحوكه المتعلم، باني المعرفة، منظما، مؤطرا موقفه من غيره، فلا يملك بعد حين إلا أن يحقق كونه كائنا مقبولا ينصت، يفكر ويتأمل، ينطق.. بل إنه يتجاوز المعرفة إلى"الميتامعرفة". (بناء الهوية لدى المتعلم، عبر المساءلة والمناقشة، ذات الطابع الفلسفيً. ميشيل طوزي. ترجمة محمد الإدريسي. ص. ص: 144/143 .بتصرف. مجلة "العرب والفكر العالمي". مركز الإنماء القومي. عدد مزدوج 38/37؛) . وقبل أن أختم، بودي لو أن التربية تعمر ما يعمر الإنسان؛ ذلك أننا نربي من أجل الحياة، وليس من أجل الامتحان Éduquer c'est former pour la vie !!!! و"المقاربة بالنتائج " .

نونبر2019.

رسم

عائشة جرو

على مهل كانت تذوب
جبال جليد
كأنها جثث
ضيعت عمرها سدى
تائهة
تجوب المتوسط الشاسع.
ما الذي جعل الصورة تقفز إلى القلب
كوثبة دم من وخز سم محقون في العروق للتو؟
إمرأة مكفنة بالندف
منفردة على كومة حطب
قرب واد مجفف
كان الصقيع متصلبا

في ذلك الصباح الأطلسي،
ملقاة على كل أعوادها
لا ريب هي كل ثروتها

رأسها إلى سفح القرية
فاغرة الفم
دُفْنَة عود الغار خضراء موشومة على الذقن والجبين،
مهجورة
كأنها رسم في قافية معلقة
تأملتها طفلة غفت بثيابها على غطاء فراشها
بعد لعب ممتع منهك
إستلقت على ضفيرتها المسترسلة
تأملتها كأنها ورقةٌ بلا فرع تهاوت
بين أخويها قابيل وهابيل.

الثقافة والتغيير

وصايا الشهداء

سليمان الهواري

وصايا الشهداء
في ذهني تتزاحم
ولا تتركني أنام ،
تلازمني كما وجع
ينهش حشاي
على الدوام
لا تتركني أعيش
كأني أعيش بسلام ،
لائحة الأسماء طويلة
والمهرولون
لمحو كتب التاريخ
أطول ،
أنا لا أكره أحدا
سوى طوابير الخونة
والمتآمرين على الذاكرة
هؤلاء أعداؤك يا وطني
ولولا الوطن
ما كان لي عدو
مذ سكن قلبي الفقراء
والمشردون
وكل السياسيين
الذين هم بلا مأوى ،
ولا قبائل تحمي دمهم
من الهدر
من يوم حل الغرباء
بضيعتنا
واستبدلوا زيتوناتنا
بالخمارات
من يومها
اتخذت البيوت السرية
رفيقة الليل ..
والخوف كان رفيقي ايضا
وحقيبة أحلام لا تغادرني
من يومها
اخترت ألا أكره أحدا
سوى سراق الوطن ..

نستضيف في هذا العدد الذي خصص ملفه لواقع العمل النقابي والأزمة التي يمر بها، الرفيق إسماعيل أمرار الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية التعليم التوجه الديمقراطي ومناضل النهج الديمقراطي، المناضل النقابي الذي يتعرض لهجوم نظرا لنضاله المستميت ودفاعه عن قضايا الشغيلة التعليمية وقضايا الكادحين، عموما حيث قدمت ضده شكايات كيدية من طرف مدير أكاديمية جهة خنيفرة بني ملال قدم على إثرها للمحاكمة التي لازالت أطوارها مستمرة.

1 قليلة هي الدراسات التي تناولت واقع العمل النقابي بالمغرب، من خلال تجربتكم كيف ترون مميزات هذا الوضع؟

بخصوص الوضع النقابي بالمغرب، لا يمكن فصله عن الوضع السياسي الذي يعرف أزمة بسبب إمعان النظام في التحكم في اللعبة السياسية وإغلاقها وتوجيهها خدمة للطبقة السائدة،وبالتالي العمل على إضعاف كل أدوات الدفاع الذاتية للطبقة العاملة وعموم الكادحين، وقمع كل الحركات الاحتجاجية (عنف بوليسي، محاكمات صورية، وأحكام فاقت التصور...) وبالتالي إضعاف العمل النقابي مرتبط بمبادرات النظام التي تهدف إلى تحييد العمل النقابي عن أي حراك اجتماعي، وبلقنة الحقل النقابي تحت مبرر- التعدد النقابي- في الوقت الذي تتكتل فيه الباطورانا.

2 من خلال بعض الإحصاءات هناك ضعف كبير في انخراط الشغيلة عموما والطبقة العاملة بالخصوص في التنظيمات النقابية، ما هي الأسباب الرئيسية في ضعف التنقيب؟

ومن أسباب أزمة العمل النقابي أيضا تواطؤ القيادات النقابية وتهاونها في الدفاع عن مصالح المأجورين بصفة عامة، فلم تعد هذه القيادات تجد حرجا في الدفاع عن الاختيارات الليبرالية المتوحشة وإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية، منها تمرير "مرونة العمل" وضرب الاستقرار، التقاعد... (شركات المناولة وشركات الوساطة والسمسرة...)، وما يرافقها من نهب للمال العام وضرب لحقوق العاملات والعمال وسائر الموظفين والمستخدمين.

في المقابل عمل النظام وأدواته على فرض الحظر عمليا على العمل النقابي الكفاحي، من خلال رفض تسليم وصولات تأسيس المكاتب النقابية أو تجديدها والمنع من استعمال القاعات العمومية بالنسبة لأنشطتها التنظيمية والتأطيرية والتواصلية. ومما يزيد من تراجع الوعي وضعف المقاومة، انسحاب فئات واسعة من الطبقة الوسطى إلى الحلول الفردية للارتقاء الاجتماعي، هذه بعض أسباب التي تؤثر على تراجع وضعف التنقيب.

3 كيف يمكن في رأيكم مواجهة التحديات والمعيقات من أجل النهوض بالعمل النقابي؟

لمواجهة هذه الردة النقابية فإن المناضلين النقابيين الأوفياء لفكر الطبقة العاملة مطالبون بالارتباط بالطبقة العاملة في كل المواقع وتنظيمها والرفع من وعيها السياسي والنقابي للارتقاء بصراعها ضد عدوها الطبقي، وهي مهمة لا تحتمل التأجيل، مع استمرار فضح المواقف المتخاذلة والمتواطئة للقيادات البيروقراطية والعمل على التنسيق النضالي مع كل القوى الحية التي تسعى إلى التغيير الجدري، والانخراط الفعلي في الجبهة الاجتماعية.

4 خلال مسارك النضالي داخل الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي تعرضت للاستهداف والتضييق وحاليا للمحاكمة، هل لك أن توضح لنا بتركيز خلفيات هذا الهجوم؟

إن السياسة المنتهجة في قطاع التعليم هي سياسة طبقية لا شعبية تهدف إلى تصفية ما تبقى من التعليم العمومي، حيث تم رهن القرار الوطني للتطبيق الحرفي

لمواجهة هذه الردة النقابية فإن المناضلين النقابيين الأوفياء لفكر الطبقة العاملة مطالبون بالارتباط بالطبقة العاملة في كل المواقع وتنظيمها والرفع من وعيها السياسي والنقابي للارتقاء بصراعها ضد عدوها الطبقي، وهي مهمة لا تحتمل التأجيل،

السياسات التبعية عبر الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وتمرير القانون الإطار 17/51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، تحت إجماع وهمي أمام رفض كل مكونات الشعب المغربي، في ظل الترويج غير البريء لفشل المشروع التنموي وبالتالي المزيد من تطبيق الوصفات وإملاءات صندوق النقد الدولي في أفق الخوصصة النهائية للقطاع.

قانون إطار يفرض العمل بالعقدة ويضرب مجانية التعليم ويركز على التكوين المهني، استجابة لمتطلبات فائض رؤوس الأموال الأجنبية، وتحميل نساء والآني لتوصيات صندوق النقد الدولي. خلفيات هذه السياسة، توفير يد عاملة رخيصة ومرنة لصالح الرأسمال الأجنبي والمحلي الطفيلي، وتوفير سوق استهلاكية في ظل فائض الإنتاج الإلكتروني المرتبط بالتطور التكنولوجي السريع.

فرغم النتائج الكارثية لما سمي بميثاق الوطني للتربية والتكوين ومخططه الاستعجالي وانكشاف أهدافه، فإن النظام المخزني يمعن في الاستمرار في نفس

ورجال التعليم تنزيل هذه المشاريع التراجعية، والزيادة في مهامهم وتوجيه التلميذ نحو التكوين المهني منذ المرحلة الابتدائية تحت شعار "ملائمة المنظومة التربوية مع متطلبات السوق". في المقابل عدم الاستجابة للمطالب العادلة للشغيلة التعليمية ودفعها نحو التقاعد النسبي وقرصنة المزيد من الاقتطاعات من أجورها وتجريم الإضراب...

في هذا السياق تأتي المحاكمات التي أتعرض لها. هذه المحاكمات والمتابعات لشخص الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية التعليم التوجه الديمقراطي هي محاولات لإسكات صوت الجامعة الوطنية للتعليم جهة بني -خنيفرة التي رصدت في إطار عملها المنظم الكفاحي العديد من الاختلالات الإدارية والتربوية والمالية والتي بطلها مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، الذي يرمي من خلال تقديم شكايات كيدية ضد ممثل الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، إلى لفت الأنظار عن خروقاته، ومحاولة تعطيل لجن تقصي الحقائق في تواطؤ مكشوف مع جهات نافذة بوزارة التربية الوطنية، لأن فتح ملف الصفقات والخروقات الإدارية سيكشف عن فساد العديد من المسؤولين المركزيين الذين يشكلون أخطبوطا له أذرع ببعض الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية.

هذه المتابعات لن تزيد مناضلات ومناضلي الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي إلا إصرارا على المضي في مواجهة كل أشكال الفساد دون خطوط حمراء.

بسبب السياسة الليبرالية المتوحشة التي تستهدف المكتسبات الاجتماعية،

الإضراب يشل فرنسا

يوم الخميس 5 دجنبر 2019 إضرابٌ عامٌ في فرنسا دعت إليه العديد من النقابات العمالية. إذ أعلن عن الإضراب كل من عمال النقل بكافة فروعه: السكك الحديدية والطرقَ والمطارات، والعاملين بالمنظومة الصحية (أطباء وممرضين ومعالجين)، والعاملين بمنظومات الطوارئ والعدل. وأعلنت النقابات أن هذه الإضرابات قد يتم تجديدها إذا لم تتم الاستجابة للمطالب.

لفهم هذه الموجة من الإضرابات، علينا العودة إلى بدايات عهد إيمانويل ماكرون. حيث تعهد ماكرون للطبقات الأغنى بإنهاء ضريبة الثروة و تقليل الضرائب العقارية. في حين تعاني الطبقات الأفقر منذ توليه المنصب تراجعا مستمرًا في الحقوق الاجتماعية آخرها ما أسماه ماكرون "إصلاح منظومة البطالة" -سرى من نوفمبر لهذا العام. هذه "الإصلاحات" حولت إعانات البطالة التي هي جزء من التأمينات الاجتماعية، التي تلتزم بها الدولة ويمولها دافعو الضرائب، إلى صدقات تقدمها الدولة للعاطلين عن العمل. تسبب هذا في انخفاض رواتب العاطلين بحوالي 50%. وأدى هذا إلى تحميل الطبقات الأفقر دفع تكلفة هذه "الإصلاحات" الاقتصادية وسط صعوبات بالغة في العثور على سكن أو وظيفة لائقة. برنامج ماكرون الاقتصادي كان السبب في اندلاع العشرات من الحراكات الاجتماعية الواسعة في جميع القطاعات منذ توليه الحكم في 2017 أبرزها حركة السترات الصفراء.

في هذا السياق، تأتي الحزمة الجديدة من الإصلاحات الليبرالية التي يقوم بها ماكرون. إذ أعلن عن تغييرات جذرية في منظومة المعاشات. هذه التغييرات لا تزال يحيط بها كثير من الغموض، إذ لم تعلن الحكومة بشكل رسمي حتى الآن عن تفاصيل التعديلات. إلا أن التكهنات حتى الآن تؤكد المسار الذي يخوضه ماكرون وحكومته منذ بداية عهده: سيدفع العمال إلى الاستمرار في العمل حتى أعمار متأخرة ليتلقوا معاشات أقل. هذه التعديلات تشير إلى تغيير النظام الحالي للمعاشات بشقيه العام (الذي يخص نحو 80% من العمال) والخاص (الذي يخص الوظائف الشاقة ويتيح للعامل معاشًا مبكرًا) إلى نظام جديد يشمل الفئتين السابقتين. هذا النظام الشامل الذي تدفع إليه الحكومة وتبرره -للمفارقة- بإقرار المساواة، هو مجرد غطاء لاستمرار سياسات الحكومة السابقة.

يُعد هذا الحراك هو الأكبر من نوعه (من حيث تنوعه وانخراط العديد من النقابات منذ 1995) إذ سبق وأعلنت النقابات إضرابًا شاملا أثناء تولي حكومة آلان جوبيه (تحت رئاسة جاك شيراك). وُصف هذا الإضراب وقتها بأنه الأكبر منذ مظاهرات 1968 الشهيرة. إذ أصيبت الدولة بالشلل التام لمدة ثلاثة أسابيع بسبب هذا الإضراب. تسبب الإضراب أيضًا في اتساع دوائر النقاش السياسي والاقتصادي المجتمعي مولدًا تيارًا مجتمعيًا مؤيدًا للإضراب، وهو ما أظهرته استطلاعات الرأي. ويُعد مثل هذا الحراك انتصارًا عماليًا مبهرًا وخسارة للحكومة اليمينية

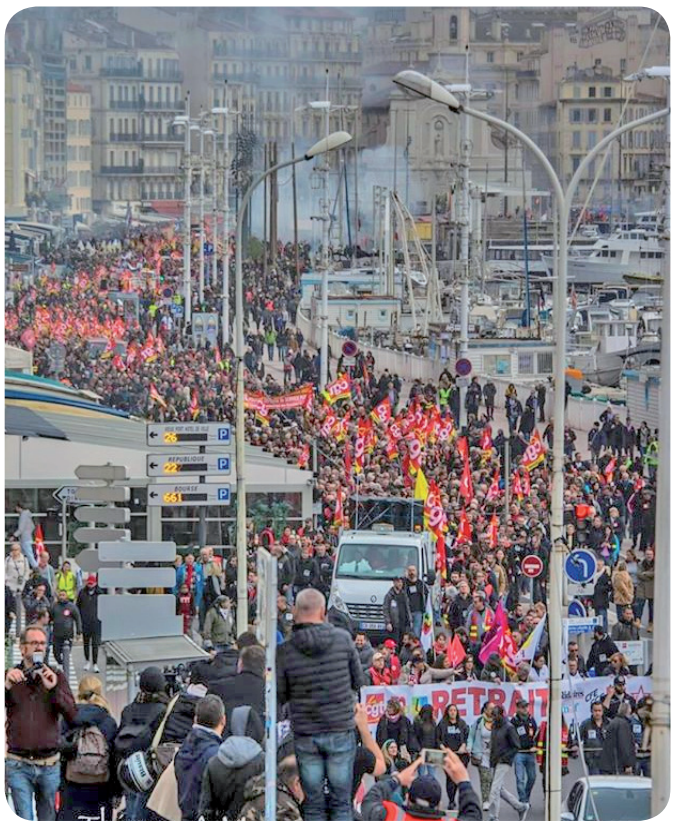

مما دفع اليمين الفرنسي إلى تأجيل هذه التغيرات في منظومة المعاشات حتى 2019. هذا يفسر قيام الحكومة بالتعتيم الشديد على تفاصيل القانون الجديد لتحاول مواجهة الحراك ليبدو المتظاهرون والمضربون كما لو كانوا يواجهون أمرًا لا يعرفون عنه شيئًا.●

النهج الديمقراطي وحزب العمال التونسي في ضيافة الحزب الشيوعي السوداني

استقبل الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني وفد يمثل كل من حزب النهج الديمقراطي وحزب العمال التونسي الذي يقوم بزيارة صداقة وعمل وتضامن بدعوة من الحزب الشيوعي السوداني نظرا لما يجمع التنظيمات اليسارية الثلاثة من مواقف ورأى مشتركة.

وقد تميزت الزيارة بعقد العديد من اللقاءات مع قيادة وأطر الحزب الشيوعي ومع مسؤولين في الحكومة الانتقالية كما شمل مقابلات مكونات قوى الحرية والتغيير والتنظيمات النسوية ولجان المقاومة،

وحسب مكتب العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوداني، فإن الزيارة ستقف على تجربة الثورة السودانية التي أبهرت العالم كله لجسارة وشجاعة (الكنداكات) و(الشفاتة) وصمودهم في المعتقلات، وقوة إرادة الشعب السوداني حتى نيله لحريته وكرامته.

وقال مكتب العلاقات الخارجية، إن ثورة ديسمبر جسدت معاني وقيم عديدة، أهمها إصرار الشعب السوداني علي تحقيق هدفه ورسوخ عزيمته على صون عزته وكرامته وقدرته على تجاوز ما يتعرض له من تحديات وصعوبات.

ولنا عودة لتغطية الزيارة في عدد مقبل

من وحي الأحداث

اليسار والقضية الأمازيغية

التيتي الحبيب

غالبا ما يسقط بعض الشباب المهتم بالقضية الأمازيغية في عملية التعميم وإصدار المواقف جزافا بصدد مواقف اليسار المغربي. فالملاحظ أن العديد من هؤلاء الشباب يجهلون تقريبا كل شيء عن مكونات اليسار، ولم يطلعوا على مواقف أحزاب ومنظمات اليسار المغربي. في ذات الوقت من الملاحظ أن أغلبية من هؤلاء الشباب لا يتجاوز اهتمامه أو إلمامها بالقضية الأمازيغية سقف المنظور الثقافي وحصرها في كونها قضية ثقافية تم تهميشها، بحجة ما تتعرض له اللغة الأمازيغية من تهميش أو إنكار.

أما المنظمات والأحزاب السياسية الأمازيغية فهناك منها من بدورها تناصب العداء لمكونات اليسار، وتتبنى أسلوبا ديماغوجيا تحريضيا وتبسيطيا بقولها أن فكر اليسار كله مستورد وهو قومجي عروبي. وحتى من يحاول التمييز بين مكونات اليسار فهو لا يبتعد عن هذه الحجة الديماغوجية إذ يدّعي بأن فكر مكونات اليسار الماركسي وافد ومستنسخ من موسكو الاتحاد السوفياتي.

رغم ذلك وحتى لا نسقط في خطيئة التعميم بدورنا، وهذا ما حاولناه دائما، فإننا نرصد وجود قوى سياسية ذات مرجعية أمازيغية يسارية تعرف نسبيا تفاصيل اليسار المغربي وتستطيع التمييز بين مكوناته. وغالبا ما تكون مثل هذه الأحزاب او القوى الأمازيغية قريبة جدا من اليسار المناضل ببلادنا ولها مساحة محترمة من نقاط الالتقاء معه.

لأجل ذلك فإننا نتوجه إلى باقي مكونات الحركة الأمازيغية لنحثها على بذل المجهود حتى تتعرف على اليسار المغربي وموقفه من القضية الأمازيغية. إن من بين هذا اليسار وخاصة منظمة إلى الأمام ومن بعدها النهج الديمقراطي، فإن هذين التنظيمين كانا سباقين من بين تنظيمات اليسار الماركسي لتناول القضية الأمازيغية كقضية سياسية وليست فقط قضية لغة أو ثقافة مهمشة ومضطهدة. كان هذا الاهتمام منّ مدة تتجاوز تاريخ ميلاد الكثير من هؤلاء الشباب الذين يقدحون ويتهجمون على اليسار وهم لا يعرفون عما يتكلمون.

يتجاهل بعض هؤلاء الأمازيغيين أن مناضلي اليسار قدموا تضحيات جسيمة من أجل تحرر الشعب المغربي من قبضة النظام الرجعي وهيمنة الامبريالية والرجعية المشرقية والقضاء على الكيان الصهيوني باعتباره رأس الرمح للامبريالية بالمنطقة.

لم يعد مقبولا أو مستساغا أن نتلقى السباب والشتيمة من طرف بعض عناصر الحركة الأمازيغية التي اختارت أن تصطف لجهة معادية لمطامح العمال والكادحين ببلادنا والاعتقاد بأن الادعاء بتبني القضية الأمازيغية يعطيهم حق التهجم على اليسار المناضل والكذب وتزوير الحقائق والتاريخ. إن الحركة الأمازيغية مخترقة بقوانين الصراع الطبقي ومحكومة بتناقضاته الطبقية. النهج الديمقراطي معني بكل قضايا الهوية الأمازيغية بما فيها جوانبها الثقافية والسياسية ومستقبل الدولة المغربية كدولة ديمقراطية شعبية فيدرالية.●